T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

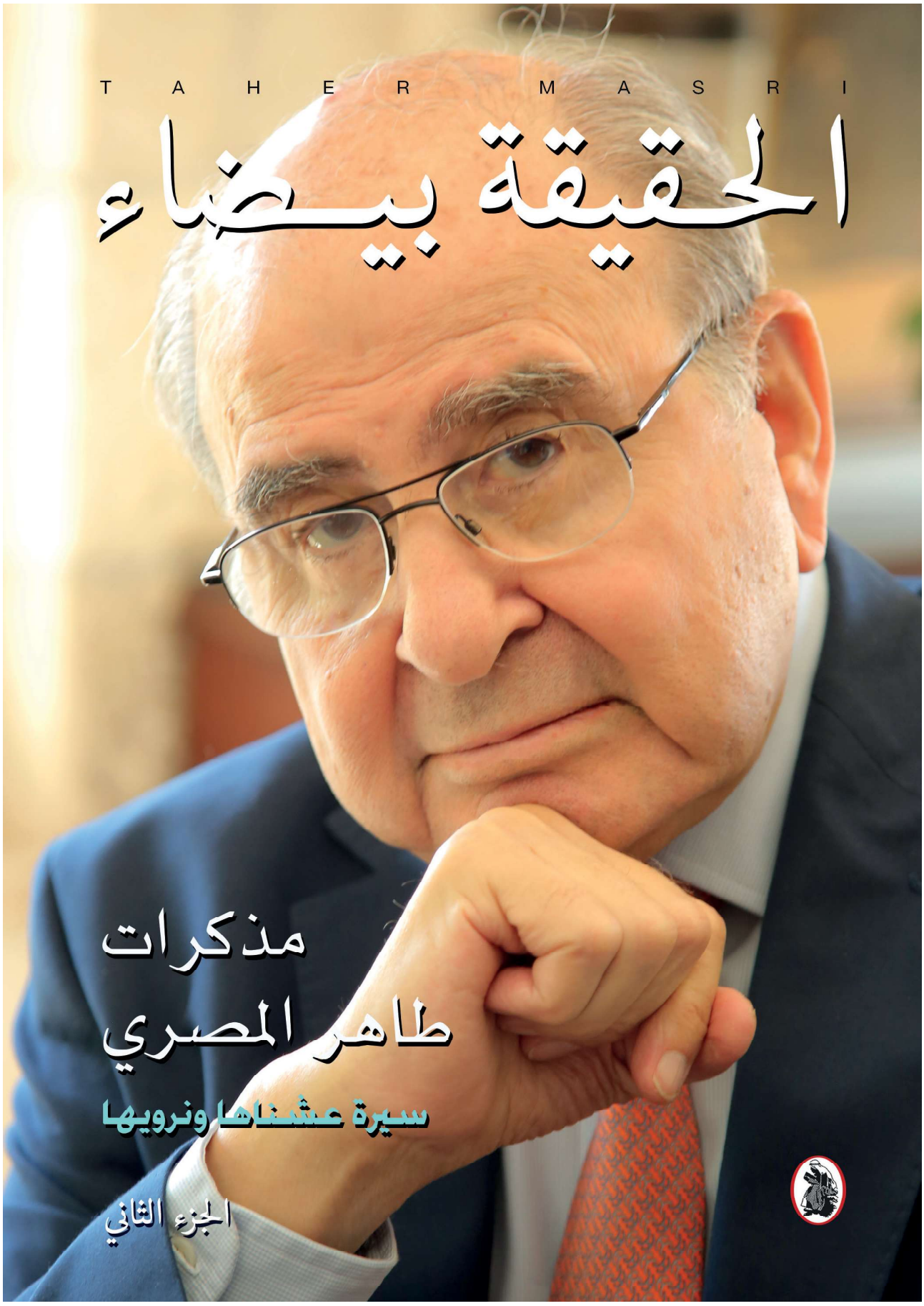

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الفصلُ السّادسُ

اِلتباسُ المواقفِ... وفسادٌ في العرينِ

وجدت صعوبة في تسجيل وتقييم الأحداث والوقائع في هذا الفصل بالذات التي تقع معظم أحداثه في بداية تولي الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم .

تعمّقتْ لديَّ القناعةُ بأنّ الملكَ عبد الله الثّاني سعى إلى التّميُّزِ. ورفضَ الاستمرارَ في اَنعكاسهِ صورةً لأبيه في الإدارةِ والحكمِ والخطِّ السّياسيِّ، وظهرَ ذلك عندما وجّهَ كلَّ جهدهِ في بدايةِ حكمهِ نحو المملكةِ العربيّةِ السّعوديّةِ الّتي كان يُذاعُ أنّها تعاني من حساسيّةٍ تاريخيّةٍ تجاه الهاشميّين، فالملكُ حسين وعلى الرّغم من معرفتهِ بتلك الحساسيّةِ، فإنّه لم يخضعْ لها ولم يحاولْ تذليلَها إلّا بالقدرِ القليلِ.

قامَ الملكُ عبد الله الثّاني فورَ تولّيهِ الحكمَ وبشكلٍ سريعٍ بزيارةِ المملكةِ العربيّةِ السّعوديّةِ، واَصطحبَ معه وفدًا كبيرًا من المسؤولين الأردنيّين ومكثَ في السّعوديّةَ أكثرَ من ثمانٍ وأربعين ساعةً، في حين كانتْ زياراتُ الملكِ حسين للسّعوديّةِ لا تتجاوزُ بضعَ ساعاتٍ، وهذا أمرٌ غيرُ مألوفٍ نهائيًّا في سجلِّ العلاقاتِ الأردنيّةِ – السّعوديّةِ.

وأذكرُ أنّ العديدَ من رؤساءِ الحكومةِ السّابقين، وأنا واحدٌ منهم، رافقوه في تلك الزّيارةِ، وظهرتْ للجميعِ رغبتُهُ في توطيدِ العلاقاتِ مع السّعوديّةِ واَنحيازهُ لها من خلالِ خطاباتهِ، وأظنّهُ اَستطاعَ تحقيقَ تقدّمٍ ما في هذا المضمارِ.

وبقيَ الملكُ عبد الله على هذا الموقفِ والرّأيِ، وكانَ يمكنُهُ الوصولُ إلى مبتغاه مع السّعوديّةِ، لو أنّه أظهرَ تجاوبًا مع بعضِ المطالبِ حول الأوضاعِ في سورية وتركيا والوجودِ العسكريِّ في المنطقةِ.

لكنَّ المشكلةَ تكمنُ في أنّه لم يجدِ التّجاوبَ الّذي كان يأملُهُ من السّعوديّين أو لِنَقُلْ إنّ التّجاوبَ بقيَ محدودًا، فقد بقيَتْ روحُ العلاقةِ بين عمّان والرّياض تحتكمُ إلى النّزاعِ التّاريخيِّ الّذي اَستمرَّ حاضرًا بصورةٍ أو بأخرى بين العائلتَين، بالرّغم من تواريهِ خلفَ الدّبلوماسيّةِ وخيوطِها النّاعمةِ.

كنّا في حينهِ نجتهدُ في تقديم الأسبابِ والأعذارِ لفهم ما يريدُهُ الملكَ، ولم نكن متأكّدين ممّا نقدّمُهُ ونحلّلُهُ لعلّهُ من خلالِ إنهاءِ الخلافِ بين الهاشميّين وآلِ سعود، يرغبُ في بدايةٍ حسنةٍ وبتوافقٍ عربيٍّ حولَ شخصهِ وسياساتهِ.

ولم نكن نعرفُ في البدايةِ مدى قدرةِ الملكِ على إحداثِ الاختراقِ المطلوبِ في جبهةِ العلاقةِ التّاريخيّةِ الّتي تجمعُ بين آل سعودِ والهاشميّين، إلّا أنّه كان حريصًا على التّأكيدِ للسّعوديّةِ أنْ لا طموحَ لديه إلّا أن يكونَ ملكًا على الأردنّ فقط، ولا يريدُ لأحدٍ أن يتّهمَهُ بأنّ لديه نوايا توسّعيّةً، كما اتُّهِمَ جدّهُ عبد الله الأوّل وأبوه.

على صعيدٍ آخر وفي خضمِّ الحربِ على العراق، وتحديدًا بتاريخِ السّادس والعشرين من آذار / مارس ٢٠٠٣، زارَني وزيرُ البلاطِ فيصل الفايز للاطّلاعِ على رأيي في موقفِ الأردنّ ممّا يجري في العراق، وما الّذي يتوجّبُ علينا عملهُ مستقبلًا، فاَستعرضتُ له غضبَ النّاسِ وإحباطَهم الشّديدَ بسببِ تكرارِ أخطاءٍ تنعكسُ سلبًا على النّظام، بخاصّةٍ عندما تمَّ طردُ الدّبلوماسيّين العراقيّين من عمّان، وأُخفيَتِ الحقيقةُ الكامنةُ وراءَ اتّخاذِ مثل هذا القرارِ، وجُمِّدَتِ الأموالُ العراقيّةُ في البنوكِ الأردنيّةِ تلبيةً لطلبٍ أميركيٍّ، فضلًا عن الإنكارِ المكشوفِ كلّيًّا لوجودِ قوّاتٍ أميركيّةٍ عسكريّةٍ في قواعدِ سلاحِ الجوِّ الأردنيِّ، حيث يرى الأردنيّون والضّبّاطُ آلافَ الجنودِ الأميركيّين ويتعاملون معهم.

وكان رئيسُ الوزراءِ علي أبو الرّاغب قد عَقَدَ قبلَ أيّامٍ مؤتمرًا صحافيًّا أنكرَ فيه كلَّ هذه الإجراءاتِ، ما أثارَ سخريةَ كلِّ الصّحافةِ الأجنبيّةِ، وسخريةَ المواطنين أيضًا، ولم يكن الملكُ عبد الله الثّاني راضيًا عن وزيرِ الإعلامِ د. محمد العدوان، وفضَّلَ أن يتولّى مروان المعشر مهمّةَ النّاطقِ الرّسميِّ باسمِ الحكومةِ، لقدرتهِ على التّعاملِ مع الإعلامِ، وعكسِ مواقفِ الأردنّ وسياساتهِ من العدوانِ بشكلٍ أفضل بكثيرٍ، وكان في تقديري أنَّ حكومةَ أبي الرّاغب أصبحت عبئًا على الملك، ما دفعَهُ إلى البدءِ بتشكيلِ حكومةٍ جديدةٍ ذاتِ صبغةٍ سياسيّةٍ من خلالِ رئيسِها وبعضِ وزرائهِ.

وافَقَني فيصل الفايز في كلِّ ما قلتهُ، تحديدًا عندما بدأتُ بالحديثِ عن ضرورةِ تغييرِ الحكومةِ، وعن مدى اَستعدادهِ لتشكيلِ حكومةٍ سياسيّةٍ إذا ما تمَّ تكليفهُ.

وحدثَ أن اتّصلَ الملكُ به وهو عندي، وسألَهُ عن بعضِ الأمورِ، فأجابهُ فيصل الفايز أمامي، بأنَّ قرارَ جلالتهِ إعادةَ تعيينِ دبلوماسيّين عراقيّين بدلًا من الّذين تمَّ طردُهم، أحدثَ وقعًا طيّبًا عند النّاسِ، ولا سيّما أنّهُ برَّرَ هذا القرارَ بقولهِ إنّ «حكومتي أعلَمَتْني بأنّهم قاموا بأعمالٍ تخلُّ بالأمنِ الأردنيِّ»، وفهمتُ من هذا التّبريرِ أنّ الملكَ قد رمى باللّومِ على الحكومةِ.

وكرّرَ الفايز للملكِ على الهاتفِ ما قلتُهُ بالحرفِ قبلَ دقائقَ من تلقّيهِ الاتّصال، لم يكن متحمّسًا لتغييرِ الحكومةِ في هذا الظّرفِ، وكان يفضّلُ تأجيلَ ذلك إلى ما بعدَ اَنتهاءِ الحربِ على العراق، وعلى الرّغمِ من اَقتناعي بأنّ الملكَ هو مَنْ يختارُ توقيتَ التّغييرِ، إلّا أنّ حصولَ تعقيداتٍ في الملفِّ العراقيِّ واَنعكاسَهُ سلبًا على الدّاخلِ الأردنيّ، سيدفعُهُ فورًا إلى إلقاءِ اللّومِ كاملًا على الحكومةِ، واَتّخاذِ قرارهِ بتغييرِها.

ولم يقتصرْ حديثي مع الفايز على موضوعِ العراق فقط، فقد تطرّقْنا إلى الموضوعِ الأميركيِّ، وغيابِ البرلمان، وحرّيّةِ التّعبيرِ، والقوانين المؤقّتةِ، والاحتقانِ الدّاخليّ؛ ووعَدَني فيصل الفايز بنقلِ كلِّ ذلك إلى الملكِ.

وأطلعتُ فيصل الفايز على أمرٍ حدثَ معي أثناءَ زيارتي للرّياض، بعدَ اَنعقادِ القمّةِ العربيّةِ في بيروت بتاريخ السّابعِ والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٢، حين قمتُ بزيارةِ السّعوديّةِ لأشرحَ للمسؤولين فيها طبيعةَ المهمّةِ الّتي سأقومُ بها طالبًا تفهّمَهم ودعمَهم، وزرتُ أميرَ الرّياض في حينه، سلمان بن عبد العزيز في مكتبِهِ، ورافَقَني في تلك الزّيارةِ السّفيرُ الأردنيُّ هاني خليفة، وبعد أن شرحتُ للأميرِ سلمان طبيعةَ مهمّتي، اَنتقلْنا للحديثِ في الأمورِ العامّةِ والوضعِ العربيِّ، وقلتُ له إنّ: «العالمَ العربيَّ يمرُّ بوضعٍ سيّئٍ للغايةِ؛ والدّولُ العربيّةُ منقسمةٌ، والعملُ العربيُّ المشتركُ معطّلٌ منذ زمانٍ طويلٍ مضى، والمجتمعاتُ منقسمةٌ ومبعثرةٌ ولا قيمةَ لنا أمام العالمِ، بل نحن مضطهدون بموضوعِ فوبيا الإسلامِ ومسألةِ الإرهابِ الّذي صوّرَنا وكأنّنا مسلمون إرهابيّون بنظر شعوبِ العالمِ، ولذلك، فالعربُ يعيشون الآنَ حالةَ ضياعٍ، ومن دون رأسٍ أو قيادةٍ؛ والعربُ بطبيعتِهم لا يستطيعون العيشَ إلّا في ظلِّ قائدٍ أو زعيمٍ».

وقلتُ للأميرِ سلمان إنّ: «مصر الّتي كان يُفترضُ أن تتولّى زعامةَ العالمِ العربيِّ قد تخلّتْ عن ذلك، لأنّ الرّئيسَ حسني مبارك يركّزُ على توريثِ أبنائِهِ عرشَ مصر، والعراق على وشكِ أن يُحتلَّ ويُحرقَ، وسورية غيرُ مؤهّلةٍ لذلك الدّورِ، ولهذا، فلم يبقَ غيرُ السّعوديّةِ، وأرجو أن تتحمّلَ مسؤوليّاتِها».

أجابَني الأميرُ سلمان قائلًا إنّ: «هناك مَنْ لا يعجبهُ هذا الدّورُ».، فقلتُ له: «لم أفهمْ سموّ الأميرِ قصدَكَ»، فأجابَني: «هل رأيتَ ما حدثَ في قمّةِ بيروت؟»

أجبتُ: «أنا حضرتُ قمّةَ بيروت، لكنّني لا أعرفُ بالتّحديدِ ما الّذي تشيرُ إليه»، فقال بلهجةٍ ساخرةٍ: «من غابَ عن القمّةِ؟»

فهمتُ مقصدَ الأميرِ سلمان، وأجبتهُ بابتسامةٍ: «حسني مبارك».

فسأل: «ومَنْ؟» فابتسمتُ أكثر وقلتُ له: «الملك عبد الله الثّاني».

فسَألَني: «هل تعرفُ لماذا؟» فأجبتهُ بكلِّ ثقةٍ: «إنّ الملكَ عبد الله بقيَ طيلةَ الوقتِ، وحتّى اللّحظةِ الأخيرةِ جاهزًا لحضورِ القمّةِ، لكنّ معلوماتٍ أمنيّةً من ثلاثةِ مصادرَ أكّدتْ أنّه معرّضٌ لاختراقٍ أمنيٍّ في الفندقِ أو من حرسهِ في لبنان بهدفِ اغتيالهِ. ورفضَتِ الجهاتُ الأمنيّةُ السّماحَ له بالمغادرةِ. أمّا مبارك فلا أعرفُ لماذا غابَ».

أجابَني الأميرُ سلمان قائلًا: «لأ، مش هيك، هناك بعضُ القوى والأصدقاء لكم كانوا يعلمون بأنّ السّعوديّةَ ستقدّمُ في هذا المؤتمرِ المبادرةَ العربيّةَ للسّلامِ، وطلبوا منكم الغيابَ حتّى يتمَّ إضعافُ مبادرةِ السّعوديّةِ، وحتّى لا تبدو ذات نشاطٍ سياسيٍّ بهذه القوّةِ والوضوحِ، وكان الغرضُ إفشالَ المبادرةِ قبلَ أن تولدَ».

نظرتُ إلى السّفيرِ الأردنيِّ هاني خليفة، وكأنّني أقولُ له: «هل سمعتَ؟»

فوجئَ فيصل الفايز بهذه القصّةِ الّتي لم تصلْ إلى الملكِ، وفوجئتُ بأنّ السّفيرَ خليفة لم يُرسلْ إلى الخارجيّةِ الأردنيّةِ تقريرًا بما سمعَهُ، وبالرّغم من أهمّيّةِ هذا اللّقاءِ مع الأميرِ سلمان بن عبد العزيز في الرّياض، وما يعنيه بالنّسبةِ إلى النّوايا والمشاعرِ السّعوديّةِ الواضحةِ تجاهَ الأردنّ، وبالرّغم من ذلك كلّه، لم أشعرْ إطلاقًا أنّ هذا اللّقاءَ وما دارَ فيه قد وصلَ إلى الملكِ عبد الله، أو أن يكون تمَّ تفسيرُ معناه ودلالاتهِ، لأنّ المملكةَ بقيَتْ على وتيرةِ مديحِها وتوقّعِها لمساعداتٍ سعوديّةٍ للأردنّ، سواء لخزينةِ الدّولةِ أو للملكِ شخصيًّا.

وأغلبُ الظّنِّ أنّ فيصل الفايز لم ينقلْ هذه الحادثةَ إلى الملكِ، ما يدفَعُني لاستباقِ التّاريخِ لأقولَ بأنّه عندما أصبحَ الأميرُ سلمان ملكًا بعد وفاةِ أخيه الملكِ عبد الله، قفزَتْ إلى ذهني تلك الحادثةُ، وكنت واقعيًّا أكثر من غيري في عدم توقُّعِ مساعداتٍ أو دعمٍ ماليٍّ سعوديٍّ حقيقيٍّ ومجزٍ للأردنّ ولم يتغيّرِ الموقفُ ولا طريقةُ التّعاملِ السّعوديِّ المتعلّقِ بالشّقِّ الماليِّ مع الأردنّ بعد تولّي الملك سلمان الحكمَ.

وفي نهاياتِ سنة ٢٠١٥ وبدايات سنة ٢٠١٦، لم نتلقَّ من المملكةِ العربيّةِ السّعوديّةِ أيّةَ مساعدةٍ ماليّةٍ مجزيةٍ، فقد أصبح واضحًا أنّ السّعوديّين غيرُ متجاوبين مع طلباتِ الملكِ عبد الله الثّاني أو مع حاجاتِ الأردنّ، بالرّغمِ من اَرتفاعِ وتيرةِ الثّناءِ والتّمجيدِ والمحبّةِ تجاه الأردنّ والملكِ والشّعبِ الأردنيِّ، الّتي تمَّ تتويجُها بإصدارِ قانونِ صندوقٍ للاستثمارِ الأردنيِّ - السّعوديِّ خلال أيّامٍ قليلةٍ سنة ٢٠١٦، وأنا أعدُّهُ قانونًا معتدّيًا وخارقًا للسّيادةِ الأردنيّةِ وغيرُ معهودٍ في التّعاونِ بين الدّولِ المتكافئةِ.

وعودة إلى فكرةِ إنشاءِ مفوضيّةٍ لشؤونِ المجتمعِ المدنيّ، فقد قدّمّها عمرو موسى إلى مجلسِ الجامعةِ العربيّةِ، كونها خطوةً إصلاحيّةً في عملِ الجامعةِ، ومحاولةً لاستقطابِ مؤسّساتٍ مدنيّةٍ عربيّةٍ أهليّةٍ بغيةَ تحسينِ أدائِها العامِّ، وإنشاءِ شبكةٍ عربيّةٍ أهليّةٍ قوميّةٍ تقومُ بالدّفاعِ عن القضايا العربيّةِ أمام مؤسّساتِ المجتمعِ العالميّةِ، من خلال قوّةِ المجتمعِ المدنيِّ الّتي أصبحت فعّالةً في العالمِ، ويجبُ علينا اللّحاقُ بها لتحقيقِ التّطوّرِ الأهليِّ في هذا المجالِ.

وجاءتِ الفكرةُ أصلاً من منظّماتٍ حقوقيّةٍ تُعنى بحقوقِ الإنسانِ، وتنسّقُ فيما بينَها على اَمتدادِ العالمِ العربيِّ، لتقويةِ موقفِها من خلالِ المشاركةِ في المؤتمراتِ الدّوليّةِ والنّشاطاتِ الأهليّةِ، وينطبقُ هذا المبدأُ على كلِّ فروعِ

مؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ، كالنّوادي والجمعيّاتِ وحتّى الأحزاب، بالرّغمِ من أنّها كانت ولا تزالُ في أسفلِ قائمةِ اَهتماماتِنا في الوقتِ الرّاهنِ.

وتمَّ تعييني مفوّضًا عامًّا لشؤونِ المجتمعِ المدنيِّ من قِبَلِ الأمينِ العامِّ للجامعةِ العربيّةِ عمرو موسى في القاهرةِ بتاريخِ الواحدِ والعشرين من آب / أغسطس ٢٠٠١.

للأسفِ، لم يفهمْ مندوبو الدّولِ العربيّةِ في مجلسِ الجامعةِ هذا التّوجّهَ، ولم يكونوا من مؤيّديه بشكلٍ قويٍّ وواضحٍ، سواء بدعمِهِ أو بتوسيعِ مجالاتِ العملِ في هذا المجالِ. كما إنّ عقمَ النّظامِ الإداريِّ والماليِّ في الجامعةِ العربيّةِ شكّلَ عائقًا أمامَ تحويلِ هذه الفكرةِ إلى مشروعٍ فاعلٍ ومؤثّرٍ.

حدّدَتِ الجامعةُ العربيّةُ عشرةَ آلافِ دولارٍ فقط موازنةً ماليّةً سنويّةً لعملِنا، وهو مبلغٌ أقلُّ من المتواضعِ، ولم أكن أتقاضى أيَّ راتبٍ أو مكافآتٍ ماليّةٍ، ولم أكن أشغلُ وظيفةً رسميّةً بموجبِها، فقد أُوكِلَتْ إليَّ بوصفها مهمّةً خاصّةً.

كلُّ هذه العواملِ حَدَّتْ تمامًا من أهمّيّةِ الهيئةِ وفعاليّتِها، وكان عمرو موسى قد شكّلَ مفوّضيّةً أخرى للإعلامِ، وكلّفَ حنان عشراوي بإدارتِها، كذلك كلّفَ د. أحمد كمال أبا المجد بمفوضيّةِ «حوار الحضارات»، ولم يتّخذْ أيَّ إجراءٍ لتشغيلِ هذه المفوضيّاتِ. وظلّتْ مجرّدَ حبرٍ على ورقٍ.

بعد تكليفي بهذه المهمّةِ، زارَ عمرو موسى عمّان، وأجرى عدّةَ اَتّصالاتٍ سياسيّةٍ، وطلبتِ الملكةُ رانيا الاجتماعَ به، كي تبحثَ معه شؤونَ المرأةِ في منظومةِ العملِ العربيِّ المشتركِ، وفي نشاطاتِ الجامعةِ العربيّةِ، واَلتقتْ به في قصرِ بسمان وطلبتْ منّي حضورَ الاجتماعِ لأكونَ إلى جانبِها.

تحدّثَتِ الملكةُ مع موسى في موضوعِ المرأةِ، وكان في ذهنِها التّوصّلُ إلى قرارٍ عربيٍّ أو القيامُ بنشاطٍ عربيٍّ مشتركٍ يسمحُ للمرأةِ العربيّةِ بمنحِ جنسيّتِها

لأبنائِها من خلالِ إجراءاتٍ قانونيّةٍ، ولأنَّ هذا المطلبَ كان أساسيًّا وجوهريًّا للنّساءِ في الأردنّ. فقد كانتِ الملكةُ ترغبُ في تحقيقِه، بخاصّةٍ وأنّ مَنْ سيستفيدُ من هذه الخطوةِ بالدّرجةِ الأولى هم أبناءُ الفلسطينيّين المُقيمين في الأردنّ والمتزوّجين من أردنيّاتٍ.

ودعَتِ الملكةُ إلى لقاءٍ في عمّان ضمَّ عددًا من زوجاتِ الرّؤساءِ العربِ، ونالتْ موافقةَ الملكِ على هذا المشروعِ، وتمَّ ترتيبُ الحدثِ مع رئيسِ الوزراءِ علي أبو الرّاغب، وطلبَ الملكُ منه التّكتّمَ حتّى تقومَ الملكةُ رانيا بإعلانِه.

وفي المؤتمرِ أعلنتِ الملكةُ عن الانطلاقِ بإجراءاتِ منحِ الأمِّ جنسيّتَها إلى أولادِها بحسبِ الاتّفاقِ، الأمرُ الّذي أثارَ ضجّةً كبيرةً في الصّحافةِ، ولدى الرّأيِ العامِّ الأردنيِّ، وبدأتِ الضّغوطُ على الحكومةِ بحيثُ أنّ أبو الرّاغب اَضطرَّ إلى التّراجعِ، مخالفًا جوهرَ الاتّفاقِ، الّذي كان ينصُّ على إصدارِ قانونٍ، موضحًا أنّه لم يوافقْ على المبدأِ، وإنّما على دراسةِ كلِّ حالةٍ بمفردِها ليتمَّ اتّخاذُ القرارِ بشأنِه.

وصودفَ أن أقامَ السّفيرُ البريطانيُّ في عمّان حفلَ عشاءٍ على شرفِ الملكِ عبد الله والملكة رانيا في منزلِه، بحضورِ السّفراءِ الأردنيّين السّابقين لدى بريطانيا، وكنتُ بالطّبعِ واحدًا منهم. ولفتُّ نظرَ الملكةِ إلى أنّ مقاومةً شديدةً ستواجهُ مشروعَها، ويجبُ أن تأخذَ ذلك بعين الاعتبارِ.

واَستغربتِ الملكةُ رانيا طرحي أمامَ السّفيرِ، فأوضحتُ لها أنّ لقانونِ الجنسيةِ المنشودِ بعدًا فلسطينيًّا، وستُظهرُ الإحصاءاتُ بأنّ عشراتِ الآلافِ من الشّبانِ والشّابّاتِ سيحصلون على الجنسيّةِ الأردنيّةِ، بالإضافةِ إلى وجودِ خمسةَ عشرَ ألف مصريٍّ متزوّجين من أردنيّات ويقيمون في الأردنّ منذ عشراتِ السّنين، سيشملُهم القرارُ. ولغايةِ كتابةِ هذه المذكّراتِ، بقيَ القانونُ معلّقًا للأسبابِ الّتي ذكرتُها للملكةِ في منزلِ السّفيرِ البريطانيِّ.

في هذه الأثناءِ، كان رئيسُ الوزراءِ الإسرائيليُّ أرييل شارون (Ariel Sharon) قد أصدرَ تصريحاتٍ حولَ نواياه تجاهَ الضّفّةِ الغربيّةِ والأردنّ، شبيهةً بتصريحاتٍ لمسؤولين إسرائيليّين خلال السّنتَين الماضيتَين، مفادُها أنّ الأردنّ هو وطنُ الفلسطينيّين، ما أقلقَ المواطنين.

ورأيتُ في حينهِ أنّ هذه المواقفَ والتّصريحاتِ الإسرائيليّةَ واضحةُ الأهدافِ، وتُعِدُّ لتطوّرٍ ما يتعلّقُ بالقضيّةِ الفلسطينيّةِ، وتلمِّحُ إلى دورٍ أردنيٍّ مُقْبِلٍ في الضّفّةِ الغربيّةِ. لذلك، كتبتُ عدّةَ مقالاتٍ في هذا الشّأنِ في صحفِ «الغد» و«العرب اليوم» و«الدّستور».

ويبدو أنّ ما كتبتُهُ أزعجَ القصرَ، واَعتُبِرَ أنّ تبيانَ هذه الحقائق والوقائع، الّتي لا تتحدّثُ عن الأردنّ بل عن إسرائيل، يثيرُ مشاعرَ النّاسِ في وقتٍ تريدُ الدّولةُ الأردنيّةُ فيه التّقليلَ من أهمّيّةِ التّصريحاتِ والتّلميحاتِ الإسرائيليّةِ.

وكما علمتُ فيما بعدُ، فَقَد أبدى الملكُ عبد الله الثّاني اَنزعاجَهُ من هذا الوضعِ، وطلبَ من علي أبي الرّاغب الرّدَّ عليّ، فاَستدعى أبو الرّاغب فريقًا من التّلفزيون الأردنيِّ، وأدلى بتصريحٍ هاجَمَني فيه من دون تسمِيَتي، واَستخدمَ في تصريحهِ صفاتٍ لم أصدّقْ أنّه وصَفَني بها.

ففي اليوم نفسهِ، نشرَتْ جريدةُ «الرّأي» مقالًا اَفتتاحيًّا ردًّا على مقالتي، فكتبتُ رسالةً إلى رئيسِ تحريرِها جورج حواتمة، سألته فيها: «اِسأَلْ ضميرَكَ، هل يمكنُ وصفي بما تشيِّعُهُ الأصواتُ من هنا وهناك، وتؤدي إلى إحياءِ النّزاعاتِ والأوهامِ، واتّهامي بالتّرويجِ لأراجيفَ وإشاعاتٍ مغرضةٍ، وإنّني من النّاسِ الّذين يلتزمون أجنداتٍ وأوهامًا معروفة أهدافُها، ولن يخيفَ الأردنّ سعيُ بعضِهم لترويجِ البضاعةِ الكاسدةِ للوطنِ البديلِ، وأسطوانةِ الترانزسفير (Transfers) المشروخةِ، هل أنا هذا الشّخص كما عرفتَهُ يا صديقي؟»

وأضفتُ: «ألمْ تسمعْ يا صديقي إعلانَ شارون بعد أن أصبحَ رئيسًا للوزراءِ بأنّ الأردنّ هو وطن الفلسطينيّين؟ ألم يُمارسْ بنيامين نتنياهو هذه السّياسةَ عندما كان رئيسًا للوزراءِ؟ أليسَ من حقّي أن أفضحَ خطّةَ شارون، وأن أنبّهَ للخطرِ الّذي يمثّلهُ على الأردنّ؟»

وأرسلتُ رسالةً أخرى لعلي أبو الرّاغب تتضمّنُ النّصَ نفسَهُ، وبعد وصولِها إلى مكتبهِ بنصفِ ساعةٍ، اتّصلَ بي هاتفيًّا وسألَني عن سببِ «زعلي»، فأجبتهُ: «أكثر من هيك إتّهامات يا علي؟ أنت ما بتعرفني يا علي، وما بتعرف آرائي ومواقفي الوطنيّة؟ هل أنتَ مَنْ يتّهمُني بهذا، حتّى لو طَلَبَ القصرُ منكَ ذلك؟» لكنّهُ نفى أنّه كان يقصدُني. ولم يقل لي من كان يقصد حتى عندما سالته عن ذلك.

كان الأردنّ في موقفٍ حرجٍ، ولأنّ التّاريخَ يكرّرُ نفسَهُ، فَقَد واجهَ الملكُ عبد الله مع الغزوِ الأميركيِّ للعراق، ما كان سبقَ وواجَهَهُ والدُهُ مع الغزوِ العراقيِّ للكويت، وكان الشّعبُ الأردنيُّ، وبنسبةٍ كبيرةٍ منه، مؤيّدًا للعراق ولصدّام حسين، ويؤمنُ بأنّ العراق قادرٌ على الصّمودِ بل وإفشالِ الهجومِ الأميركيِّ عليه، وكان من الصّعبِ على الأردنّ الكشفُ عن دورهِ وتحالفاتهِ، ولذلك، اَعتُمِدَتِ السّرّيّةُ التّامّةُ بشأنِ هذا الدّورِ المتعلّقِ بالوضعِ القتاليِّ في العراق.

وظهرَ الأردنّ وكأنّه سمحَ لقوّاتِ الكوماندوس الأميركيّةِ بإجراءِ عمليّاتٍ عسكريّةٍ داخلَ العمقِ العراقيِّ عبرَ الأراضي الأردنيّةِ، وبخاصّةِ تلك المتعلّقة بتدميرِ الصّواريخِ العراقيّةِ والدّبّاباتِ وعمليّاتٍ عسكريّةٍ أخرى.

كانت القوّاتُ الأميركيّةُ موجودةً بكثافةٍ في قواعدَ جوّيّةٍ في الصّحراءِ الشّرقيّةِ الأردنيّةِ، وتمّ إحالةُ عطاءٍ من قبل القوّاتِ المسلّحةِ على يد مقاولين أردنيّين لبناءِ مَدرجَين جديدَين للطّيرانِ في قواعدِ الأزرقِ الجوّيّةِ، وذهبتْ هذه القوّاتُ إلى العراق من جهةِ الأنبارِ، وقامت بأعمالِها العسكريّةِ هناك.

الغريبُ في الأمرِ، أنّ الوجودَ العسكريَّ الأميركيَّ في الأردنّ لم يُثِرِ اَعتراضًا كبيرًا، وكان الجنودُ الأميركيّون بملابسِهم العسكريّةِ يتجوّلون في شوارعِ عمّان، ويرتادون مقاهيَها ومطاعمَها بشكلٍ طبيعيٍّ.

سارتْ معركةُ العراق كما يعرفُ الجميعُ، وخرجَ الأميركيّون من موقِعِهم بعد نحوِ ثلاثةِ أو أربعةِ أشهرٍ، إمّا إلى الكويت أو إلى دولِ الخليجِ أو إلى أماكنَ أخرى.

وكانت الحربُ على العراقِ أميركيّةً بالدّرجةِ الأولى، ولم يكنْ سببها إنهاء تهديدِ صدّام العسكريِّ لدولِ الخليجِ، وأعتقدُ أنّ زعماءَ مجلسِ التّعاونِ كانوا يريدون الخلاصَ من الرّئيسِ العراقيِّ، لكنَّ الأهدافَ الأميركيّةَ كانت ترمي إلى أبعدَ من ذلك، كما إنّ الطّريقةَ الّتي تعاملتْ فيها مع الدّولِ العربيّةِ كانت مختلفةً عن طريقةِ تعاملِها معها بعدَ غزوِ الكويت سنة ١٩٩١.

مع بدايةِ الاحتلالِ الأميركيِّ للعراق، وفي نهايةِ شهرِ آذار/ مارس سنة ٢٠٠٣، زارَني ناهض حتر وليث شبيلات عارضَين عليّ توقيع رسالةٍ كتباها ووجّهاها إلى جلالةِ الملكِ عبد الله حولَ ضرورةِ دعمِ العراقِ والوقوفِ في وجهِ الاحتلالِ.

قرأتُ الرّسالةَ وتمعّنْتُ فيها وفي مضامينِها، ووجدتُها مكتوبةً بلغةٍ غيرِ هجوميّةٍ أو اَستفزازيّةٍ، ولا تتضمّنُ ما يجعلُني أعترضُ عليها، فوقّعتُها وكان أحمد عبيدات قد وقّعَها قبلي، ونصحتُهما بعرضِها على عبد الهادي المجالي لتوقيعِها.

نشرتْ جريدةُ «العرب اليوم» الرّسالةَ بتاريخِ الواحدِ والثّلاثين من آذار/ مارس ٢٠٠٣، في حين طلبتْ جهاتٌ من جريدتَي «الرّأي» و«الدّستور» عدمَ نشرِها، وكان أحمد عبيدات قد سلَّمها إلى الدّيوانِ الملكيِّ.

وفي ما يأتي نصُّ الرّسالةِ:

«بسم الله الرّحمن الرّحيم

حضرة صاحب الجلالةِ الملك عبد الله الثّاني المعظّم

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فإنّ الظّروفَ العصيبةَ والمأساويّةَ الّتي تمرُّ بها أمّتُنا وتتعرّضُ فيها للعدوانِ الاستعماريِّ المتمثّلِ في غزوِ قطرٍ عربيٍّ شقيقٍ كان على الدّوامِ عمقًا وسندًا وفيًّا لأشقّائهِ العربِ ولم يتخلَّ يومًا عن معاركِهم القوميّةِ، تدعونا أن نتوجّهَ إليكم والشّعب الأردنيّ يرزحُ تحتَ ثقلِ الحزنِ والقلقِ العميقَين، فقد تعوّدَ أن يكون في خندقِ أمّتهِ، وفاءً لعروبتهِ ولقيمِ الحقِّ والعدالةِ والحرّيّةِ والشّرعيّةِ، في الوقتِ الّذي تتهدّدُ عاصمةُ الخلافةِ العبّاسيّةِ بالاحتلالِ، ويهدَّدُ شعبُ العراق بالموتِ والإذلالِ، إنّه ليذهلُنا ويهزُّنا من الأعماقِ غيابُ الموقفِ العربيِّ الرّسميِّ الفاعلِ بالمستوى، الّذي يرتفعُ إلى ضمائرِ الشّعوبِ ويدافعُ عن وجودِها ومصالحِها الحقيقيّةِ.

إنّنا ونحنُ نتابعُ مسلسلَ العدوانِ الأميركيِّ البريطانيِّ المستمرِّ على العراق، لنؤكّدَ قناعتَنا الرّاسخةَ بأنَّ أنظمةَ الحكمِ في الوطنِ العربيِّ، وهي المُطالَبةُ بالوقوفِ إلى جانبِ العراق، إنّما تقفُ بذلك إلى جانب الحقِّ العربيِّ وتدافعُ بهذا الموقفِ عن شرعيّتِها المُهدّدَةِ من هذا العدوانِ.

لقد فشلَ المعتدون في الحصولِ على مشروعيّةِ الأممِ المتّحدةِ. وهم ينفّذون عدوانَهم اليومَ خارجَ المؤسّساتِ والشّرعيّةِ الدّوليّةِ والقانونِ الدّوليِّ. ومن هنا، فإنّ الواجبَ الوطنيَّ والأخلاقيَّ والقانونيَّ يفرضُ على الحكوماتِ العربيّةِ، دون اَستثناءٍ، بما فيها الحكومة الأردنيّة، أن تعلنَ بوضوحٍ عدمَ مشروعيّةِ العدوانِ على العراق وأنّ العراق بات اليومَ الطّرفَ المُعتدى عليه،

كما هو موقفُ دولٍ كثيرةٍ في هذا العالمِ، وفي مقدّمتِها فرنسا وروسيا والصّين، وغيرِها من الدّولِ الأخرى مثل ألمانيا وبلجيكا والنّسما وماليزيا.

إنّنا نعتقدُ بكلِّ أمانةٍ أنّ مصلحةَ الأردنّ أوّلًا تستوجبُ مثلَ هذا الموقفِ الإستراتيجيِّ وإعلانه، دفاعًا عن مستقبلِ الأردنّ الّذي يتهدّدهُ الخطرُ الجاثمُ على أرضِ فلسطين وشعبِها إلى جوارِنا، والّذي يتمثّلُ في مخطّطِ شارون، وهو الّذي ما انفكَّ يعلنُ بوقاحةٍ لا نظيرَ لها أنّ الأردنّ شوكةٌ في خاصرةِ إسرائيل، وأنّه قد يجتاحُ الأردنّ في ساعاتٍ من أجلِ إقامةِ مشروعهِ المُعلن «الأردنّ هو فلسطين» في ظلِّ ديمقراطيّةٍ مزعومةٍ تصدّرُها لبلدِنا الإدارةُ الأميركيّة، تعطي الفلسطينيّين وطنًا سياسيًا يغنيهم عن فلسطين.

إنّنا نناشدُ جلالتَكم ونحن ندركُ إمكانيّاتِ الأردنّ، وحجمَ التّحدياتِ الّتي يواجِهُها، وطبيعةَ الظّروفِ والتّعقيداتِ المحيطةِ به في المنطقةِ، أن تبادروا وشعبَكم من ورائِكم إلى دفعِ ودعمِ الجهودِ الدّوليّةِ الّتي أخذتْ تتصاعدُ بإدانةِ العدوانِ الأميركيِّ البريطانيِّ على العراق شعبًا وأرضًا.

إنّنا يا صاحبَ الجلالةِ، ونحن على يقينٍ بأنّكم تتألّمون كما نتألّم لِما يتعرّضُ له العراق الشّقيقُ من مجازرَ وتدميرٍ، وتفخرون كما نفخرُ بالمقاومةِ البطوليّةِ الّتي يواجهُ بها العراقيّون هذا الغزو الظّالمَ، دفاعًا عن مثوى الإمامِ الحسين وعن الحضارةِ الإنسانيّةِ الّتي يزخرُ بها العراق، فإنّنا لا نقبلَ إلّا بالوقوفِ في صفِّ الشّرعيّةِ الدّوليّةِ وصفِّ أمّتِنا العربيّةِ والإسلاميّةِ، الّذي نؤمنُ أنّه صفُّ الأردنّ ملكًا وشعبًا وحكومةً. ونؤمنُ بضرورةِ إدانةِ الأردنّ للعدوانِ الاستعماريِّ الغاشمِ على العراق، ورفضِه الاعترافَ بأيِّ نتائجَ سياسيّةٍ أو قانونيّةٍ تنجمُ عن هذا العدوانِ، وهو الموقفُ الّذي يشكّلُ الحدَّ الأدنى ويقطعُ دابرَ المتخاذلين والمشكّكين. ونتطلّعُ إلى جلالتِكم لاتّخاذِ هذا الموقفِ ليلتفَّ حولهُ الشّعبُ الأردنيُّ بكلِّ فئاتهِ.

والله يحفظُكم ويسدّدُ خطاكم.

عمّان في ٣٠ آذار ٢٠٠٣

الموقّعون: مضر بدران، أحمد عبيدات، طاهر المصري، عبد الرّؤوف الرّوابدة، عبد الهادي المجالي، ضافي الجمعاني، نجيب الرّشدان، د. عبد الرّحمن شقير، علي السّحيمات، ذوقان الهنداوي، سالم مساعدة، أيمن هزاع المجالي، مروان عبد الحليم النّمر، د. ناصر الدّين الأسد، عدنان أبو عودة، هاني الخصاونة، تيسير كنعان، سعيد التّلّ، حسن المومني، د. كامل العجلوني، رائف نجم، حمد الله النّابلسي، عبد الرّحيم ملحس، محمّد فارس الطّراونة، محمّد السّقّاف، فهد أبو العثم، جودت السّبول، موسى العدوان، عبد الكريم الدّغمي، أحمد العقايلة، د. إسحاق مرقة، د. عادل الشّريدة، شفيق الزّوايدة، جمال الصّرايرة، واصف عازر، مصلح الطّراونة، د. حمزة حدّاد، نادر الظّهيرات، د. يعقوب زيادين، جودت المحيسن، بهجت المحيسن، عايد العضايلة، د. محمّد البطاينة، حسني عايش، د. حسن خريس، عبد الوهاب حسين الطّراونة، د. نبيه معمر، د. فارس الفايز، د. عبد الوهاب الطّراونة، صالح كنيعان، الفايز الشّايش الخريشة، سلامة الحياري، حسني الشّياب، خليل عطيّة، د. محمّد العوران، محمود الخرابشة، سميح بينو، جميل الهلسة، د. رؤوف أبو جابر، عادل شفيق المحاميد، عادل الخوالدة، رسمي أبو رخية، علي جدوع قباعة، محمود أبو وندي، جورج حدّاد، د. فهد الفانك، طارق مصاروة، د. حسين أبو عرابي، د. حسان بدران، د. حيدر رشيد، حيدر تركي الزّبن، سامي المجالي، د. أسامة العزب، عبد الرّزّاق أبو العثم، عمر مشهور حديثة، هاشم الشّبول، د. حمدي الخصاونة، د. سليمان الطّراونة، خال الضمور، د. عبد الله الزّعبي، زيد ذوقان الحسين، منور الرّيماوي، زايد

الرّاديدة، مسلم بسيسو، عبد الغفّار فريحات، د. ممدوح العبادي، لبيب قمحاوي، موسى المعايطة، جميل النّمري، إبراهيم الغرايبة، محمّد الشّواقفة، نوّاف الشديفات، ناهض حتر، ليث فرحان شبيلات».

كانتِ الرّسالةُ في غايةِ الأدبِ، إلّا أنّي كنت متأكّدًا من أنّها ستُغضبُ الملكَ بسببِ أسماءِ مَنْ وقّعوا عليها وتأثيرِهم الكبيرِ على الشّارعِ. وتوقّعتُ أن يُصَنّفوا بأنّهم من «الحرس القديم»، وبأنّهم يسعون إلى مناصبَ في الدّولةِ، وبأنّهم من صلبِ النّظامِ. وقد تجاوزوا حدودَهم عندما أقدموا على مخاطبةِ الملكِ بهذه الطّريقةِ وفي هذه المناسبةِ.

وفي ردٍّ واضحٍ من القصرِ والمخابراتِ على الرّسالةِ، نشرتِ الصّحفُ الأردنيّةُ عشراتِ الإعلاناتِ، المُوجَّهةِ من فعاليّاتٍ شبهٍ حكوميّةٍ وشبهٍ شعبيّةٍ، لإعلانِ الولاءِ للملكِ والإشادةِ بدفاعِهِ عن العراق والأمّةِ العربيّةِ، وحمايةِ المصالحِ الأردنيّةِ ومهاجمةِ «الحاقدين» الّذين وقّعوا على تلك الرّسالةِ.

كذلك، اَستنكرَ مائةٌ وأربعةُ أشخاصٍ من «الذّوات» رسالَتَنا من خلالِ رسالةٍ معاكسةٍ في الثّاني من نيسان / أبريل ٢٠٠٣، يُؤيّدون فيها جهودَ الملكِ لمنعِ الحربِ على العراق. وتولّى الاهتمامَ بنصّها سعد هايل سرور، ود. عبد الله النّسور، ولم تأخذْ أيَّ بُعْدٍ شعبيٍّ بالمقارنةِ مع رسالتِنا.

ولأنّ مزاجَ النّاسِ لم يكن في اتّجاههم، اَستمرّتْ حملاتُ الإعلانِ في الصّحفِ، الّتي نشرتْ أيضًا عشراتِ المقالاتِ لـ «قوّات التّدخّل السّريع»، بعد أن تمَّ تسخيرُهم بشكلٍ واضحٍ ومفضوحٍ لمهاجمَتِنا.

لا شكَّ في أنّ هذه الأساليبَ الّتي لا تزالُ الدّولةُ تتّبعُها هي بدائيّةٌ وقد طواها الزّمن، فضلًا عن كونِها مكشوفةً للنّاسِ، وللأسفِ، فإنّ الدّولةَ في تعاملِها مع الرّسالةِ كانت قصيرةَ النّظرِ، لأنّ المُوقّعين عليها جميعًا هم عصبُ

النّظامِ ورافعتُهُ، وإذا أخرجناهم من حساباتِ الدّولةِ والوطنِ، فلن يبقى لدى الملكِ مَنْ يسترشدُ بمشورتِه.

هذه الحدّةُ في ردودِ الفعلِ على الرّسالةِ أظهرتْ أيضًا، اَهتزازَ ثقةِ النّظامِ بمواقفِه، الّتي أصبحتْ دفاعيّةً، وكنّا نظنُّ أنّ الملكَ سيستعينُ بمُوقِّعِي الرّسالةِ، وهم من «عظامِ الرّقبةِ»، لحاجتِه إلى رأيِهم ودعمِهم له في مثلِ هذه الظّروفِ العصيبةِ، فقد كان هدفُنا من توقيعِ تلك الرّسالةِ هو تجنيبُ الملكِ والنّظامِ التّورّطَ مع الأميركيّين في الحربِ على العراق.

وأجرى مديرُ المخابراتِ سعد خير مكالمةً طويلةً على الهاتفِ مع عبد الهادي المجالي، وأعلَمَهُ أنّ الملكَ لا يريدُ أيَّ صوتٍ ضدَّ الأميركيّين، طالما أنّ الكونغرس لم يقرَّ بعدُ صفقةَ المساعداتِ الاقتصاديّةِ والعسكريّةِ للأردنّ.

كانت درجةُ الاستياءِ الشّعبيِّ من الحملةِ على مُوقِّعِي تلك الرّسالةِ كبيرةً، حتّى إنّ الفريقَ المتقاعدَ عامر خمّاش، الّذي كان وزيرًا للبلاطِ لسنواتٍ طويلةٍ وكان لصيقًا بالملكِ حسين، قال لي أمامَ مروان القاسم إنّ «الملكَ لا يحقُّ له أن يغضبَ من الرّسالةِ، طالما أنّه وَصَفَ الموقّعين عليها بالحرسِ القديمِ، والمافيا، وأصحابِ الدّكاكين».

وكان تأثيرُ تلك الرّسالةِ كبيرًا في الدّاخلِ والخارجِ، حتّى إنّ جريدةَ لوموند (Le Monde) الفرنسيّةَ المحترمةَ ذاتَ المصداقيّةِ، اَعتبرتْ أنّها تُظهرُ مدى تململِ الشّارعِ الأردنيِّ واَستياءَهُ من الموقفِ الرّسميِّ تجاهَ العدوانِ على العراق، ووقّعَتْها تسعٌ وتسعون شخصيّةً أردنيّةً، كما أشارَ إليها الزّعيمُ اللّبنانيُّ وليد جنبلاط في حديثٍ تلفزيونيٍّ، في معرضِ اَنتقادِهِ للحكمِ في الأردنّ وتعاونِهِ مع الأميركيّين في ضربِ العراق.

بتاريخِ التّاسعِ من نيسان / أبريل ٢٠٠٣، زارَني ليث شبيلات وناقَشْنا الوقعَ الكبيرَ للرّسالةِ، وطلبَ متابعةَ أثرِها ومحتوياتِها، فأشرْتُ عليهِ بتوجيهِ رسالةٍ ثانيةٍ بالنّيابةِ عن الموقّعين لرئيسِ الوزراءِ، يطلبُ منه التّقيّدَ بتصريحاتِ الملكِ وتوجيهاتهِ، بوصفِ الحربِ على العراق بالعدوانِ وإبلاغِ الأممِ المتّحدةِ بذلك.

وعَقَدَ علي أبو الرّاغب لقاءً مع أعضاءِ مجلسِ الأعيانِ شرحَ فيه الموقفَ الأردنيَّ ردًّا على الرّسالةِ، وكالَ الاتّهاماتِ للموقّعين عليها ووصَفَهم بالمزايدين وأصحابِ المُهاتراتِ، كما أدلى الملكُ بحديثٍ أُعِدَّ مسبقًا لوكالةِ الأنباءِ الأردنيّةِ «بترا»، تحدّثَ فيه بشكلٍ دفاعيٍّ عن سياستهِ، وسمّى الحربَ على العراق «غزوًا» والقتلى «شهداء»، ووصفَ رسالَتَنا بأنَها تمثّلُ أحدَ أوجهِ التّعدّديّةِ السّياسيّةِ والفكريّةِ المسموحِ بها.

واَجتمعَ الملكُ مع حوالي عشرةٍ من كُتّابِ المقالاتِ والأعمدةِ في الصّحفِ، وكرّرَ اللّغةَ ذاتَها الّتي اَستخدَمَها في حديثهِ لوكالةِ الأنباءِ.

وفي اليومِ نفسِهِ، تلقَّيْتُ اَتّصالاً من التّشريفاتِ الملكيّةِ، حدّدَتْ لي موعدًا ظهرَ اليومِ التّالي للقاءِ الملكِ مع رؤساءِ الحكوماتِ السّابقين.

في الثّالثِ من نيسان / أبريل ٢٠٠٣، اَلتقى الملكُ مع رؤساءِ الحكومةِ السّابقين في بيتهِ (بيت البركة)، وحضرَ اللّقاءَ كلٌّ من علي أبي الرّاغب، وأحمد اللّوزي، وزيد الرّفاعي، ومضر بدران، وأحمد عبيدات، وطاهر المصري، وعبد السّلام المجالي، وعبد الكريم الكباريتي، وفايز الطّراونة، وعبد الرّؤوف الرّوابدة، ومدير المخابرات سعد خير، وزير البلاط فيصل الفايز، وتولّتْ سيما بحوث وأمجد العضايلة تسجيلَ مجرياتِ اللّقاءِ.

بدأَ الملكُ الحديثَ بكلامٍ عامٍّ حولَ الأوضاعِ في المنطقةِ وما يمارسُهُ الأميركيّون من ضغوطٍ عليه وعلى الأردنّ، لتقديمِ تسهيلاتٍ لا طاقةَ لنا بها،

وأشارَ إلى أنّه نجحَ في تخفيفِ الضّررِ النّاجمِ عن الضّغوطِ والمطالبِ الأميركيّةِ، على الرّغمِ من اَضطرارهِ إلى تقديمِ تسهيلاتٍ، نافيًا وجودَ أيّةِ عمليّاتٍ عسكريّةٍ أميركيّةٍ ضدَّ العراق من الأردنّ.

لم يتكلّمْ علي أبو الرّاغب، بقيَ صامتًا، لكنَّ الغيظَ كان باديًا عليه وهو يستمعُ إلى الحاضرين. وكان الرّوابدة المتحدّثَ الأوّلَ بعد الملكِ، وكنت أنا سادسَ المتحدّثين وعبيدات السّابع، بينما اَختارَ مضر بدران أن يكون آخر المتحدّثين.

وكنت والرّوابدة وعبيدات وبدران الموقّعين على تلك الرّسالةِ من بين الحضورِ، وتحدّثْنا جميعًا بلغةٍ ناقدةٍ للأوضاعِ العامّةِ، وعرَضْنا نحن الأربعة وجهةَ نظرِنا في هذا الشّأنِ.

أمّا باقي رؤساءِ الحكومةِ السّابقين، فكانوا مؤيِّدين ومتفهّمين لسياساتِ الحكومةِ وداعمين للخطِّ الحكوميِّ والأميركيِّ ضدَّ العراق، وكان الانقسامُ واضحًا وضاغطًا فيما بينَنا، ولا أحدَ يمكنُهُ إنكارُ ذلك.

كان أحمد اللّوزي الأكثرَ وضوحًا في حياديّتِهِ المعروفةِ، والكباريتي كان الأكثرَ تطرّفًا ونقدًا للعراق، والأكثرَ تأييدًا لسياسةِ الولايات المتّحدةِ، والرّفاعي كان الأكثرَ مدحًا وتأييدًا للملكِ، والطّراونة والرّوابدة والمجالي كانوا الأكثرَ توازنًا من بين هؤلاء.

كان منطقُنا، نحن الأربعة، يشيرُ إلى اَرتفاعِ منسوبِ الغضبِ لدى الرّأيِ العامِّ تجاهَ الولاياتِ المتّحدةِ وسياساتِها، بدءًا من مواقفِها الدّاعمةِ للاحتلالِ الإسرائيليِّ، واَنتهاءً بالعدوانِ على العراق، ولا بدَّ للدّولةِ من مراعاةِ الرّأيِ العامِّ وعدمِ تجاهلِهِ، وفي الوقتِ نفسهِ، مراعاة مصالحِ الأردنّ مع الولاياتِ المتّحدةِ.

أمّا منطقُ الفريقِ الآخر، فقد ذهبَ للتّأكيدِ على أنّ مصالحَ الأردنّ هي مع الولاياتِ المتّحدةِ؛ فهي المنتصرةُ في حربِها على العراق، ولا أهمّيّةَ للارتباطِ

العربيِّ أو البعدِ القوميِّ أو حتّى مشاعر النّاسِ، والمهمُّ المحافظةُ على النّظامِ والأردنّ.

وتكّلمَ عبد الرّؤوف الرّوابدة بشكلٍ جيّدٍ، وشرحَ مشاعرَ النّاسِ، وألمحَ بشكلٍ بعيدٍ إلى الحملةِ الّتي تقومُ بها الأجهزةُ الأمنيّةُ على موقّعِي الرّسالةِ.

أمّا أنا، فشكرتُ الملكَ على هذا اللّقاءِ، وقلتُ إنّ «لقاءَ الملكِ بنا سُنَّةٌ حميدةٌ»، ودعوتُ إلى اَستمرارِ مثلِ هذه اللّقاءاتِ، وتطرّقتُ في حديثي إلى موجةِ الغضبِ الّتي تجتاحُ الرّأيَ العامَّ نتيجةَ عجزِ العالمِ العربيِّ.

وقلتُ: «إنّنا ومنذ ثلاثِ سنواتٍ، نشاهدُ القتلَ والدّمارَ الّذي يسبّبهُ شارون، ونشاهدُ العجزَ في كلِّ نواحي دُوَلِنا العربيّةِ، والآن جاءَ دورُ العراق وسطَ شعورِنا بعدمِ وفاءِ الولاياتِ المتّحدةِ بوعودِها، وتنكّرِها لها أكثر من مرّةٍ».

وقلتُ إنّ: «البرنامجَ العسكريَّ الأميركيَّ في العراقِ قد ينجحُ ويسيرُ في الطّريقِ الّذي رسمتهُ الولاياتُ المتّحدةُ، وقد تتمُّ الإطاحةُ بصدّام حسين ونظامِهِ، ولكنَّ القوّةَ العسكريّةَ لن تحلَّ المشكلةَ، ولن ينجحَ البرنامجُ السّياسيُّ الّذي يعدّهُ الأميركيّون للعراق، ما سيؤثّرُ سلبًا علينا، الآن ومستقبلًا، في حالِ اَندفَعْنا باَتّجاهِ تأييدِ المخطّطِ الأميركيِّ، وتحديدًا إذا ما تمَّ التّعاملُ مع القضيّةِ الفلسطينيّةِ بحسبِ مخطّطاتِ شارون المُتحالفِ عقائديًّا مع جورج بوش».

وأشرتُ إلى: «التّناقضِ الحاصلِ بين ما تعلنُهُ الحكومةُ وبين ما يعرفُهُ النّاسُ عن الوجودِ العسكريِّ الأميركيِّ في الأردنّ، ولا ينفعُ إنكارُ الحكومةِ لهذا الوجودِ؛ فالنّاسُ يصادفون الجنودَ الأميركيّين في أماكنَ كثيرةٍ، وهذا التّناقضُ يؤثّرُ على مصداقيّةِ الحكومةِ، ويؤدّي إلى الشّكوكِ واَنعدامِ الثّقةِ الشّعبيّةِ بها».

وقلتُ إنّ: «النّاسَ يرون ويسمعون ويعرفون، وهم على قناعةٍ تامّةٍ بالوجودِ العسكريِّ الأميركيِّ وبأعدادٍ كبيرةٍ».

هنا قاطَعَني الملكُ قائلًا إنّ: «عدَدَهم ستّةُ آلاف جنديٍّ».

وهاجمتُ الحكومةَ بسببِ هجمتِها علينا، وتساءلتُ: «كيف يوصَفُ أمثالُنا بالحاقدين والمزايدين؟»، وكانت هذه أوّلُ إشارةٍ حولَ أسبابِ هذا اللّقاءِ وحولَ رسالتِنا للملكِ.

وتابعتُ قائلًا: «إنّني راضي الضّميرِ، وعلى قناعةٍ بأنّني أدافعُ عن وطني وعن أمّتي وما أعتقدُه هو الأصحّ، وقد ثبتَ ذلك من خلالِ التّحذيراتِ الّتي كنّا نطلقُها سابقًا حولَ أمورٍ داخليّةٍ وخارجيّةٍ، ومنها الانتخابات وما يجري يؤكّدُ أنّ كلَّ تحذيراتِنا في محلِّها». واَضطرّتِ الحكومةُ إلى الاعترافِ بذلك.

وأشرتُ إلى أنّ: «حديثَ الملكِ إلى وكالةِ الأنباءِ الأردنيّةِ «بترا» كان جيّدًا ومتقدّمًا»، وتساءلتُ: «لماذا تأخّرَ هذا الكلامُ، ولم يُدْلَ به منذ بدايةِ الحربِ على العراق، بحيثُ ظهرَ الحديثُ وكأنّه جاءَ تحت ضغطِ الشّارعِ والأحداثِ، وليس عن قناعةٍ؟»

أمّا أحمد عبيدات الّذي تحدّثَ بعدي مباشرةً، فقد كان رائعًا وواضحًا، ووضعَ النّقاطَ على الحروفِ، وبدأَ حديثَهُ بالثّناءِ بشدّةٍ على حديثِ الملكِ لوكالةِ الأنباءِ، ووصَفَهُ بالنّقطةِ الفارقةِ.

وانتقدَ عبيدات الهتافاتِ الّتي تُطلقُ في المظاهراتِ ضدَّ الأنظمةِ والحكوماتِ، بخاصّةٍ في جنازةِ الطّلّاب الأردنيّين الأربعةِ، الّذين قُتِلوا في العراق نتيجةَ القصفِ الجوّيِّ الأميركيِّ وهم في طريقِهم إلى عمّان، وشيّعَتهم جماهيرُ الشّمالِ قبل عشرةِ أيّامٍ، وقالَ إنّ: «التّهجّمَ على المقاماتِ العليا فاقَ كلَّ تصوّرٍ».

واَستهزأَ عبيدات بالنّظريّةِ الّتي تقولُ بأنّ الجيشَ متماسكٌ وحياديٌّ، قائلًا إنّ: «الجيشَ من هذا الشّعبِ، ولا يمكن لمتظاهرٍ في جنازةٍ أن يهتفَ ضدَّ

النّظام، إلّا ويؤثّر على أخيه الضّابطِ أو اَبنِ عمّه الجنديِّ»، وخاطبَ عبيدات الملكَ بقولهِ: «عليكم يا صاحبَ الجلالةِ أن تعرفوا هذه الحقيقةَ».

وهاجمَ عبيدات بشكلٍ قويٍّ وساخرٍ الحملةَ الشّخصيّةَ ضدَّ موقّعِي الرّسالة، قائلًا: «إنّهم لا يزايدون علينا في الولاءِ للملكِ والبلدِ، ولا يمثّلون أحدًا»، وتساءلَ: «مَنْ هم رؤساءُ البلديّاتِ هؤلاء الّذين ينشرون إعلاناتِ التّأييدِ؟ الحكومةُ عيَّنتهم، ولا يملكون المالَ لرصفِ رصيفٍ على شارعٍ؟ وهم مفلسون من كلِّ النّواحي، وأظنُّ أنّ المسؤولَ عن هذه المهاتراتِ هي المخابراتُ أكثر من الحكومةِ نفسِها ومن وزارةِ الدّاخليّةِ».

وشدّدَ عبيدات على أنّ «مصداقيّةَ الأنظمةِ قد اَهتزّتْ أمام شعوبِها، وأنّ موقفَ الحكوماتِ يجبُ أن يكون موقفًا أخلاقيًّا أكثر منه سياسيًّا بحتًا»، وأيّدَ عبد الكريم الكباريتي وبعضُ الرّؤساءِ هذا الكلامَ، وطالبَ عبيدات بأن يرتقيَ الإعلامُ إلى ما قالَهُ الملكُ في مقابلتهِ مع وكالةِ الأنباءِ، ولا يمكن أن تكون الحربُ على العراق إلّا عدوانًا. ويجبُ تسميتُها بذلك.

أمّا مضر بدران، فقد كان غاضبًا جدًّا، وظهرَ ذلك في وجههِ ونبرةِ صوتهِ، واَستهلَّ كلامَهُ بالقولِ إنّه، ولأوّلِ مرّةٍ في حياتهِ، يوقّعُ على عريضةٍ، وخاطبَ الملكَ مباشرةً بـ«أنتَ»، مضيفًا: «لم أكن لِأُوقِّعَها لو عرفتُ أنّه يمكن الاتّصالُ بكَ، فأنتَ بعيدٌ عنّا ولم أرَكَ منذ سنتَين، ونوصَفُ بكلِّ الأوصافِ، حرسٍ قديم، أصحابِ دكاكين، حاقدين، لتصبحّ تهمةُ أن يكونَ الواحدُ منّا رئيسَ وزراءَ سابقٍ. لقد شلّحتمونا كلَّ شيءٍ».

وبدأَ مضر بدران في سردِ ماضيه وإنجازاتهِ، قائلًا: «إنّني اَقتربتُ من الموتِ، ولا أزالُ أعملُ من أجلِ النّظامِ وحمايتهِ، ثمَّ لا أجدُ غيرَ البهدلةِ في الصّحفِ»، وأشارَ إلى سنة ١٩٩٠ وتصريحهِ الشّهيرِ حول جعلِ العراق مقبرةً للغزاةِ، بينما

كان الجيشُ العراقيُّ يُسْحَقُ وهو ينسحبُ من الكويت، مضيفًا: «كنتُ أريدُ اَمتصاصَ غضبِ الشّارعِ وأنا أعرفُ أنّ كلامي غيرُ صحيحٍ».

وأعطى مضر بدران مثلًا آخر، عندما طلبَ الملكُ حسين منه المزيدَ من دعمِ العراقِ لدرجةِ أنّ مضر بدران – كما يقول – لم يعدْ يحتملُ إلحاحَ الحسين اليوميَّ في طلبِ جديدٍ، حتّى إنّه قالَ له: «حلّ عنّي يا سيّدي... حِلّ عنّي».

في هذه اللّحظةِ، أجابهُ الملكُ عبد الله، وكان الضّيقُ باديًا عليه: «الآن فقط عرفْتُ مَنِ الّذي أنقذَ الأردنّ سنة ١٩٩١».

المفارقةُ في ذلك اللّقاءِ هو أنّ الرّؤساءَ اَرتدوا بدلاتٍ غامقةً للمناسبةِ، ووضعَ الرّوابدة وسامَهُ (وسام النّهضة)، والطّراونة دبّوس «الأردنّ أوّلًا»، أمّا الملكُ فقدِ اَرتدى «تي شيرت» أسودَ اللّونِ وبنطلونَ جينز وجاكيت بليزر.

في نهايةِ اللّقاءِ، أخذْنا صورةً تذكاريّةً جماعيّةً على بابِ المنزلِ وكنت واقفًا مباشرةً وراءَ الملكِ في الصّورةِ، وقمتُ بالتّعليقِ ببراءةٍ قائلًا: «شو هالعزّ... وصورة كمان؟» فرَمَقَني الملكُ بنظرةٍ غاضبةٍ جدًّا، ولم تُرسَلْ تلك الصّورةُ إلى أيٍّ منّا لغايةِ كتابةِ هذه السّطورِ، ولم نتناولْ طعامَ الغداءِ بالرّغمِ من أنّنا غادرْنا الاجتماعَ السّاعةَ الثّالثةَ إلّا ربعًا.

وكان الملكَ قد اَلتقى قبلَ اَجتماعهِ برؤساءِ الحكوماتِ مع وليد الكردي زوجِ عمّتهِ الأميرة بسمة، وأسرَّ له أنّه يشعرُ بالضّيقِ ممّا يشاهدُهُ من مجرياتِ الحربِ على العراق من خلالِ الفضائيّاتِ العربيّةِ، ولم تكن مشاعرُهُ متوازنةً إزاءَ مجرياتِ الحربِ بين القوّاتِ العراقيّةِ والقوّاتِ الأميركيّةِ.

بعدَ يوم من هذا اللّقاءِ اَتّصلتْ بي نادين زوجةُ اَبني نَشْأَتْ، وأخبرَتْني بأنّ سيّارةً مدنيّةً لاحَقَتْها وطلَبَتْ منها التّوقّفَ، فلم تستجبْ لطلَبِها، وكانت اَبنتُها

الطّفلةُ ماسا معها، لذا، أسرعتْ إلى منزلي، حينَها اَختفتِ السّيّارةُ، اِنزعجتُ جدًّا ممّا سمعتُهُ منها، وظننتُ أنّ هذه الملاحقةَ هي من تداعياتِ اَجتماعِ الأمسِ في القصرِ، واَفترضتُ أنّها سيّارةٌ من جهازِ المخابراتِ، واَتّصلتُ بمديرِ المخابراتِ سعد خير مشتكيًا وغاضبًا، فأنكرَ أيَّ علاقةٍ لجهازِهِ بذلك، لكنّهُ اَستمهَلَني فترةً من الوقتِ حتّى يستجليَ الحقيقةَ، وعادَ ليخبرَني بأنّ السّيّارةَ تابعةٌ لدائرةِ السّيرِ وتلاحقُ المخالفين، واَتّصلَ بي مديرُ الأمنِ العامِّ تحسين شردم وشرحَ لي الأمرَ واَنتهتِ القصّةُ عند هذا الحدِّ.

وإنَّ سببَ مخاوفي وشَكّي واَفتراضي أنّ السّيّارةَ الّتي لاحقتْ نادين تعودُ إلى المخابراتِ، هو أنّني تلقَّيْتُ مرّاتٍ عديدةً رسائلَ وُضِعَتْ على زجاجِ سيّارتي، تتّهمُني بعلاقاتٍ نسائيّةٍ مزعومةٍ وغيرِها، وكلامٌ مثل «يا غريب كون أديب»، وذكرتُ هذا لسعد خير، فلم يعلّقْ، ومنذ ذلك الوقتِ لم أعدْ أرى مثلَ هذه الرّسائل.

بدأَ الجيشُ الأميركيُّ المحتلُّ يواجهُ صعوباتٍ في العراق، واَستقالَ إثرَها رئيسُ مجلسِ التّخطيطِ في البنتاغون ريتشارد بيرل (Richard Perle). فالأمورُ لم تسرْ بالسّهولةِ الّتي كانتِ الإدارةُ الأميركيّةُ في واشنطن تتوقّعُها.

بالتّزامنِ مع هذه الأجواءِ، وبتاريخِ الثّلاثين من آذار / مارس ٢٠٠٣ اَلتقيتُ بعمّي صبيح المصري، فنقلَ لي عتبًا شديدًا من علي أبو الرّاغب، بسببِ قولي لفيصل الفايز إنّ الملكَ يجبُ أن يُغيّرَ الحكومةَ كي يمتصَّ غضبَ الشّارعِ والجيشِ، مع أنّي في الحقيقةِ لم أذكرِ الجيشَ نهائيًا أمامَ أيٍّ كان.

ومن المُفترضِ أنّ الملكَ سمعَ من فيصل الفايز أو من سعد خير مديرِ المخابراتِ آنذاك، ولكنّي لم أعرفْ مَنِ الّذي نقلَ كلامي إلى علي أبو الرّاغب.

وعبر لأحد الأصدقاء المشتركين عن عدم ارتياحه من ذلك الوضع ، مضيفًا

أنّه صديقٌ قديمٌ لي وحريصٌ على علاقاتي معه، وكلّما اَستقرّتِ الأمورُ بينَنا يأتي مَنْ يعملُ على تخريبِ علاقتِنا، طالباً منه أن «أحلَّ عنه وأن أقفَ معه».

أروي هذه الأمثلةَ لأؤكد إنّي لم أضمرُ لأبي الراغب أيَّ سوءِ نيّةٍ، فأنا أسعى وراءَ الحقيقةِ فحسب، وأنا لا أهاجمُ الشّخصَ، بل الفعلَ أو القولَ، وليس عندي أيّةُ أهدافٍ أو اَتّهاماتٍ شخصيّةٍ. ولم أقصدْ إيذاءه في هذا السّجال، ولكنّي كنت أنبّهُهُ إلى أمورٍ يجبُ أن يعرفَها حتّى يتجنّبَ الإخفاقَ، وإنَّ تأليفَ وزارتِهِ الثّالثةِ كانَ يدلُّ على بدايةِ الإخفاقِ.

ودفاعًا عن نفسهِ، اَدّعى أبو الرّاغب أنّه يقفُ كثيرًا في وجهِ قراراتِ الملكِ ويُعطّلُها أحيانًا، ولكن، وفي أحيانٍ كثيرةٍ، لا يلتفتُ الملكُ إلى موقفهِ ورأيهِ، وأعطى مثالًا على ذلك لقاءاتِ الملكِ بالجنرالِ تومي فرانكس (Tommy Franks) قائدِ الجيشِ الأميركيِّ في الحربِ على العراق، أو بالجنرالاتِ الأميركيّين بمفردهِ ومن دون وجودِ أبو الرّاغبِ.

في المرّةِ الأخيرةِ لزيارةِ تومي فرانكس إلى عمّان، اَصطحبهُ الملكُ من بيتهِ بسّيّارتهِ إلى دائرةِ المخابراتِ، واَجتمعا هناك بمفردِهما لفترةٍ من الوقتِ، ونفى أبو الرّاغب معرفتَهُ بما اتُّفِقَ عليه في ذلك الاجتماعِ إلّا بعد أيّامٍ، وقال إنَّ الأمرَ تكرّرَ أكثرَ من مرّةٍ وإنّه نجحَ مرّاتٍ قليلةً في تغييرِ هذه الإجراءاتِ أو السّياساتِ.

وتأكّدتْ معلوماتي من أنّ مجلسَ الوزراءِ لم يبحثْ أمرَ الوجودِ العسكريِّ الأميركيِّ في الأردنّ، ولا يعلمْ بشيءٍ ممّا يدورُ في الكواليسِ وفي الاجتماعاتِ المغلقةِ. فالملكُ هو الّذي يقرّرُ كونهُ القائدَ الأعلى، ولا أظنُّ أنّ المجلسَ اتّخذَ أيَّ قرارٍ بدخولِ قوّاتٍ أجنبيّةٍ إلى البلادِ وباَستعمالِها الأرضَ الأردنيّةَ والقواعدَ الجوّيّةَ والأرضيّةَ.

وأسجّلُ هنا أنّ حكومتي اتّخذتْ قرارًا منفصلًا ومحدّدًا عندما قبلْنا دعوةَ الولاياتِ المتّحدةِ والاتّحادِ السّوفياتيِّ لحضورِ مؤتمرِ مدريد، ونصُّ القرارِ موجودٌ في هذا الكتابِ.

ولم يتمَّ توثيقُ هذه السّياساتِ وتقنينُ وجودِها إلّا في شهر آذار / مارس ٢٠٢١ عندما نُشرَتِ اتّفاقيّةُ التّعاون بين البلدَين في الجريدةِ الرّسميّةِ، وتمّت مناقشتُها بشكلٍ عابرٍ ليس كتشريعٍ يجبُ أن يُعرضَ على المجلسِ ليوافق عليه، بل تمَّ ذلك بدون سؤالٍ وجوابه.

ولم يتوقّفِ المواطنُ عند هذه الأمورِ، وكذلك الوزراء، فقد كان كلُّ واحدٍ منهم يكتفي ببحثِ شؤونِ وزارتِه، ولهذا لم يكن دورُ المجلسِ جماعيًّا فضاعتِ (الطّاسةُ) بين القائدِ الأعلى وبين القيادةِ العليا أمام الرّأي العامِّ، أمّا في الكواليس فالأمرُ كان محسومًا، لكنَّ هذا لا يعفي علي أبو الرّاغب وحكومَتَهُ من تحمّلِ المسؤوليّةِ أيضًا.

وفي سياقِ دفاع أبو الرّاغب عن نفسهِ، قولُهُ إنّ مديرَ المخابرات سعد خير هو مَنْ طلبَ مصادرةَ أرصدةِ العراقيّين في البنوكِ الأردنيّةِ، وليس هو، ويبدو أنّ خير لم يتمكّنْ من تقديمِ إثباتاتٍ حاسمةٍ وقاطعةٍ ضدَّ سميح البطّيخي في القضيّةِ المعروفةِ بـ «قضيّة مجد الشّمايلة المتّهم بسرقةِ مئاتِ الملايين من الدّولاراتِ من البنوكِ الأردنيّةِ»، فتأخّرَ تقديمُ سميح إلى المحاكمةِ بسببِ ذلك، وقامتِ المخابراتُ وسعد خير بالذّات، بفتحِ ملفٍّ «بنك فيلادلفيا» حتّى يتمكّنوا من إيجادِ إثباتاتٍ تدينُ سميح البطّيخي.

في خضمِّ تلك الأجواءِ، قدّمَ فارس النّابلسي مشروعَ عفوٍ عامٍّ يشملُ قضيّةَ التّسهيلاتِ البنكيّةِ أو «قضيّة مجد الشّمايلة»، بصفتهِ نائبًا لرئيسِ الوزراءِ ووزيرًا للعدلِ، وفي جلسةِ مجلس الوزراءِ الّتي ترأّسَها بسببِ غيابِ علي أبو

الرّاغب عنها. وأثارَ اَستياءً كبيرًا وواسعَ النّطاقِ، ومن المؤكّدِ أنّه لم يكن لِيَقْدُمَ على مثلِ هذا الإجراءِ من دونَ أن يكونَ قد تفاهمَ مُسبقًا مع رئيسِ الحكومةِ.

ودفعَ النّابلسي بقوّةٍ نحوَ إقرارِ قانونِ العفوِ العامِّ، ولكنَّ وزيرَ التّخطيطِ، آنذاك باسم عوض الله، وقفَ في وجههِ وعارضَهُ بقوّةٍ، وكان في غايةِ الجرأةِ والوضوحِ، وساعدَهُ في موقفهِ بعضُ الوزراءِ، ومنهم صلاح البشير وفوّاز الزّعبي، ودُفِنَ مشروعُ العفوِ العامِّ، وحامتِ الشّكوكُ حولَ أهدافِ النّابلسي، كونهُ ربّما يغلِّبُ مصلحةَ البنكِ الأهليِّ.

شكَّلتْ فضيحةُ الرّشاوى في محاكمةِ مجد الشّمايلة والمتورّطين معه لغزًا بالنّسبةِ إلى الرّأيِ العامِّ، ولم تقنعْني خلفيّتُها حتّى يومِنا هذا، فالعديدُ من الاتّهاماتِ كانت تستندُ إلى حججٍ ضعيفةٍ، ولم يجدِ النّاسُ سببًا موضوعيًّا واحدًا، لوضعِ سميح البطّيخي رجلِ الأردنّ القويِّ في السّجنِ، بعد محاكمةٍ علنيّةٍ بهذا الشّكلِ المُهينِ، ومن الواضحِ أنّ الإثباتاتِ لم تكن مقنعةً لأحدٍ.

والمشكلةُ أنّ سميح البطّيخي نفسَهُ لم يفصحْ حتّى اليوم بأيِّ شيءٍ حولَ الدّوافعِ الحقيقيّةِ لهذه القضيّةِ، بالرّغمِ من أنّني سألتُهُ عنها، إلّا أنّه ظلَّ متكتّمًا على تفاصيلِها تكتّمًا شديدًا.

ولم يتعوّدِ الأردنّ بالمطلقِ أن يفيقَ في صباحِ يومٍ ما، ليجدَ أنّ دائرةَ المخابراتِ العامّةِ، الّتي لطالما عدَّها الملكُ العرينَ الأمنيَّ الحقيقيَّ للنّظامِ وللدّولةِ، وقد طاوَلَها الفسادُ، ومن خلالِ رأسِها الأوّلِ ومديرِها، الّذي كان ولا يزالُ يمثّلُ السّلطةَ العظمى الأكثرَ نفوذًا وقوّةً وسيطرةً وهيمنةً على كلِّ مقدّراتِ الدّولةِ وشؤونِها.

فقد بَقِيَتْ دائرةُ المخابراتِ والأجهزةُ الأمنيّةُ عبرَ تاريخِها بعيدةً تمامًا عن مثلِ تلك الأحداثِ، الّتي أدّتْ بالنّتيجةِ إلى اَهتزازِ صورتِها في أذهانِ النّاسِ،

وبَدَتْ وكأنّها مؤسّسةٌ قابلةٌ للفسادِ، فضلًا عن سهولةِ توجيهِها لخدمةِ أغراضِ المتنفّذين فيها.

وقد كنت أشرتُ في فصولٍ وصفحاتٍ سابقةٍ إلى مثلِ تلك الحالاتِ، ففي بدايةِ السّبعينيّاتِ حدثَتْ مشكلةٌ كبرى بعد أن تكشّفَ لمجلسِ الوزراءِ قيامُ القوّاتِ المسلّحةِ ببيعِ السّلاحِ لنظامِ الفصلِ العنصريِّ في جنوبِ أفريقيا، الّذي كان مُقاطَعًا من معظمِ دولِ العالمِ، ولو تمَّ كشفُ تلك القضيّةِ في حينِهِ، لتعرّضَ الأردنّ إلى مشكلاتٍ، كان بالتّأكيدِ في غنًى عنها.

بدأتْ مثلُ هذه القضايا تبرزُ بقوّةٍ ضاغطةٍ، ولكن هذه المرّة ضربَتْ في عمقِ العرينِ الأمنيِّ للأردنّ المتمثّلِ بدائرةِ المخابراتِ العامّةِ، ومن خلال ما بات يُعْرَفُ بـ «فضيحةِ البطّيخي ومجدِ الشّمايلة» أو «شمايلة غيت».

والمفارقةُ أنّ سميح البطّيخي خدمَ الملكَ عبد الله الثّاني خدمةً كبيرةً، بنجاحهِ في المحافظةِ على التّوازنِ في اَنتقالِ السّلطةِ مباشرةً وبسلاسةٍ ومن دون أيِّ تأخيرٍ، ووضعَ الأمورَ في مسارِها الدّستوريِّ منذ البدايةِ وحتّى النّهايةِ، كما دارتْ أقاويلُ عديدةٌ، وربّما إشاعاتٌ، عن دورِ سميح البطّيخي المحوريِّ والمهمِّ في تغييرِ ولايةِ العهدِ من الأميرِ الحسن إلى الملكِ عبد الله الثّاني.

كانتِ المخابراتُ العامّةُ، وبما لها من ثقلٍ أمنيٍّ وسياسيٍّ، قد سارتْ من دون نقاشٍ أو معارَضةٍ باَتّجاهِ رغبةِ الملكِ حسين بنقلِ ولايةِ العهدِ من الأميرِ الحسن إلى الملكِ عبد الله من دون أيِّ عقباتٍ، صحيحٌ أنَّ نقلَ ولايةِ العهدِ كان دستوريًّا ولا عقباتَ تحولُ دونه، إلّا أنّ دعمَ دائرةِ المخابراتِ لهذا التّوجّهِ ساهمَ بإنجازهِ.

ولا ننسى، بالطّبعِ، الدّورَ المُشابهَ لرئيسِ هيئةِ الأركانِ المشتركةِ للقوّاتِ المسلّحةِ الأردنيّةِ المُشير عبد الحافظ الكعابنة، ولذلك، اَلتقتِ المؤسّساتُ

الدّستوريّةُ والتّنفيذيّةُ على العملِ سويًّا في اتّجاهِ تنفيذِ رغبةِ الملكِ حسين، وهي في مضمونِها رغبةٌ دستوريّةٌ.

وكان نفوذُ القوّاتِ المسلّحةِ، ودائرةِ المخابراتِ العامّةِ، وتأثيرِهما في القرارِ الملكيِّ أقوى بكثيرٍ من النّفوذِ المدنيِّ المتمثّلِ برئيسِ الحكومةِ والنّوّابِ والأعيانِ، علمًا أنّه لم يكن لديهم أيضًا أيُّ ممانعةٍ لهذا القرارِ.

وكان للبطّيخي رأيُهُ المؤثِّرُ في إدارةِ شؤونِ الدّولةِ خلال الأيّامِ الأولى لتسلّمِ الملكِ عبد الله سلطاتِه الدّستوريّةَ، فالملكُ الحديثُ العهدِ، بالتّعاملِ مع الشّؤونِ المحلّيّةِ ومعرفةِ الأشخاصِ، اتّكلَ على البطّيخي لأنّ لديهِ المواصفاتُ الّتي يحتاجُها في تلك المرحلةِ.

وبخلافِ ما كان الذّهبي يروّجُ له من أنّ البطّيخي هو الّذي رشّحَ عبد الرّؤوف الرّوابدة لرئاسةِ الوزراءِ، فإنّ الملكَ كان في حينِه بصددِ اختيارِ أوّلِ رئيسِ وزراء في مملكتِه الرّابعةِ خلفًا لفايز الطّراونة، وطلبَ من سميح البطّيخي رأيَهُ في صلاحيّةِ الرّوابدة لتشكيلِ الحكومةِ.

التقى البطّيخي بالرّوابدة مرّتَين، ولم يشأْ أن يكونَ له أيُّ رأيٍ محدّدٍ في اختيارِ الرّوابدة تاركًا الأمرَ للملكِ.

كما اختارَ الملكُ عبد الكريم الكباريتي لرئاسةِ الدّيوانِ الملكيِّ.

عندما أُحيلَ البطّيخي إلى المحكمةِ، حاولَ البحثَ عن محامين يتولّون الدّفاعَ عنه، من بينِهم حسين مجلّي الّذي اعتذرَ عن تولّي القضيّة، فقصدَ أحمد عبيدات وهو زميلُهُ في دائرةِ المخابراتِ الّذي اشترطَ للدّفاعِ عنه إطلاعَهُ على التّفاصيلِ الحقيقيّةِ بحذافيرِها. سردَ سميح كلَّ التفّاصيلِ وبشكلٍ سرّيٍّ للغايةِ، حينَها، قَبِلَ عبيدات ومكتبُهُ وشريكُهُ في المكتبِ المحامي عبد الغفّار فريحات الدّفاعَ عنه، وأكّدَ بأنّه لم يتلقَّ أيَّ أجرٍ عن تلك القضيّةِ الّتي

اَستلَمَها دفاعًا عن العدلِ والحقيقةِ، وفي محاولةٍ منه لمنعِ التّمادي في اتّهامِ كبارِ المسؤولين.

أعدَّ فريحات مرافعةً كافيةً ووافيةً ومقنعةً، ووضَعَها في ملفِّ القضيّةِ، الّذي اَطّلعتُ عليه وعلى ما فيه من حيثيّاتٍ وتفاصيلَ لم يجدْ فيها الرّأيُ العامُّ ما يثبتُ إدانةً للبطّيخي، ونالَ البطّيخي حكمًا بالسّجنِ مدّةَ خمسِ سنواتٍ، تمّ تخفيضُها إلى أربعٍ. وقارنَ الأردنيّون هذا الحكمَ مع قضيّةِ صلاح أبو زيد، الّتي حصلتْ في بدايةِ سبعينيّات القرنِ الماضي، عندما حُكِمَ عليه بالحبسِ في سابقةٍ لم يعرفْها تاريخُ الأردنّ، لاتّهامه ببيعِ طاولةٍ أثريّةٍ، والتّلاعبِ برواتبِ الموظّفين في السّفارةِ الأردنيّةِ في لندن، حينَ كان سفيرًا في العاصمةِ البريطانيّةِ.

عُومِلَ البطّيخي أثناءَ المحاكمةِ معاملةً مُهينةً، وعُرِضَتْ إجزاءٌ من محاكمتهِ على التّلفزيون الأردنيِّ. وعندما صدرَ الحكمُ عليه، تمّتْ قراءةُ البيّناتِ طوالَ ساعةٍ كاملةٍ، بقيَ البطّيخي فيها واقفًا، ولم يظهرْ على وجههِ أيُّ اَنفعالٍ، وكانت نظرتُهُ جامدةً تخلو من أيِّ تعابير.

وأثناءَ تعاملي معه لاحقًا، لم أسمعْ منه، كما لم يسمعْ غيري، تفسيرًا أو روايةً أو سردًا للقصّةِ، أو للأسبابِ الفعليّةِ الّتي أدّتْ الى محاكمتهِ وإلى سجنهِ.

قالَ لي علي أبو الرّاغب ذاتَ يوم إنّ سميح البطّيخي كان يُهاجمني كثيرًا. وروى لي كيف أنّه جمعَ مجلسَ الوزراءِ بصورةٍ عاجلةٍ ومن دون معرفةِ أيٍّ منهم سببَ ذلك الاجتماعِ، وطرحَ عليهم قرارًا واحدًا وهو إقالةُ سميح البطّيخي. ووافقَ مجلسُ الوزراءِ بالإجماعِ في الوقتِ الّذي كان البطّيخي فيه على رأسِ عملهِ في مكتبهِ.

بعد اَستقالةِ علي أبو الرّاغب من الحكومةِ بُعَيْدَ تأليفهِ حكومتَهُ الجديدةَ الثّالثةَ بأسابيعَ قليلةٍ، بدأتْ تدورُ في أوساطٍ محدودةٍ أنّ هناك مَنْ يُعِدُّ ملفًّا

بتجاوزاتهِ، وتداولتِ الأوساطُ السّياسيّةُ والإعلاميّةُ بعضًا من الاتّهاماتِ الّتي وُجِّهَتْ إليه، ويبدو أنّ جهاتٍ رسميّةً أرادتْ تحريكَ هذه القضايا لأسبابٍ سياسيّةٍ.

وكنت ناقدًا للعديدِ من قراراتِ الحكومةِ، لكنّني كنت أتجنّبُ الحديثَ الشّخصيَّ أو بالاسم، بل أستهدفُ المحتوى والمضمونَ، وقد نالَني من علي الكثيرُ من (الزَعلْ) والخلافِ.

وأنكرَ أبو الرّاغب أنّ يكون أعدَّ ملفًّا وأودَعَهُ عند محاميه الخاصِّ في سويسرا، حيث يملكُ بيتًا ويقيمُ فيه لفتراتٍ طويلةٍ، مشيراً إلى أنّه اَحتاطَ للأمرِ فقط، وأعدَّ بعضَ الوثائقِ الّتي تثبتُ موقفَهُ وتبرِّئُهُ، وقد فعلَ ذلك لأنّه تركَ خلفَهُ بعد مغادرتِهِ المنصبَ أعداءً في مناصبَ عليا وحسّاسةٍ، وقالَ، وأنا شاهدٌ على ذلك، إنّه بقيَ في الحكمِ أكثرَ من ثلاثِ سنواتٍ في أوائلِ سنواتِ حكمِ الملكِ عبد الله، وكان صاحبَ قرارٍ وأوقفَ تدخّلاتٍ عديدةً في قضايا الحكمِ ومارسَ صلاحيّاتِهِ بكلِّ وضوحٍ، ومنذ ذلك الوقتِ توقّفَ التّحرّشُ الأمنيُّ به.

ولا بدَّ أنّ علي أبو الرّاغب يشعرُ بأنّه كان على صوابٍ عندما اَحتاطَ للدّفاعِ عن نفسهِ في ضوءِ ما يجري اليوم من محاكماتٍ ومحاسباتٍ أصابتْ شخصيّاتٍ سياسيّةً وماليّةً كبيرةً.

بين محاكمةِ سميح البطّيخي ومحاكمةِ محمّد الذّهبي، واَعتمادِ الملكِ على دائرتِهما وتوكيلِها بمسؤوليّاتٍ جسامٍ، وهما مديرا دائرةِ المخابراتِ العامّةِ ذاتِ النّفوذِ الطّاغي، والمؤتمَنَين على إدارةِ الكثيرِ من شؤونِ الدّولةِ، يقفُ سعد خير الّذي حظيَ بدعمِ اَستثنائيٍّ بعدَ إزاحةِ عشراتِ ضبّاطِ المخابراتِ من أمامه، حتّى يتمكّن هو بأقدميّتِهِ من الوصولِ إلى مركزه، لكن، بعد أن اَنتهتْ سنواتُ ترأّسِهِ للجهازِ، بدأتْ تتسرّبُ معلوماتٌ وإشاعاتٌ حول تصرّفاتهِ الشّخصيّةِ

وسلوكيّاتهِ، وتمَّ تداولُ تسريباتٍ قويّةٍ حول نيّةِ النّظامِ تقديمَهُ هو الآخر للمحاكمةِ بسببِ فسادهِ أو تلاعبهِ.

لكن، وكما قيلَ، فإنَّ ما منعَ محاكمةَ سعد خير هو أنَّ زميلَيه الذّهبي والبطّيخي أدانَهما القضاءُ قبلَهُ، وتاليًا فإنَّ تقديمَ مديرٍ ثالثٍ للمخابراتِ للمحاكمةِ سيشكّلُ فضيحةً، فَقَررَ الملكُ صرفِ النّظرِ عن المسألةِ حتّى إنّه وبإلحاحٍ من سعد خير قامَ بترفيعهِ إلى رتبةِ مشير، وهذا قرارٌ خاطئٌ، لكنَّ تمَّ اتّخاذُهُ. وتوفّيَ سعد خير في أحدِ فنادقِ فيينّا بعد إقالتِهِ بسنواتٍ قليلةٍ.

هذه أحداثٌ جرتْ ويعرفُها الكثيرون، ولكنْ، كان يجري الحديثُ عنها بالهمسِ، وهي أمورٌ تدلُّ على مدى تخبّطِ السَياساتْ وفوضى المَفهومْ الإدَاريْ داخل المؤسّساتِ.

أجواءُ الفسادِ هذه، الّتي طاولتْ شخصيّاتٍ رسميّةً رئيسيّةً ونافذةً ومحوريّةً في الدّولةِ، ووضَعَتْها تحتَ الشّكوكِ أو قيدَ المحاكمةِ لم تقنعْ أحدًا بأنّها حملةٌ مناهضةٌ للفسادِ؛ فالأردنيّون كانوا يعتقدون أنّها تتعلّقُ بأسبابٍ أخرى، ولم يستطعْ أحدٌ تقديمَ تفسيرٍ أو حتّى ذكرٍ لهذه «الأسبابِ الأخرى».

وبدأَ يتردّدُ بين النّاسِ شعارُ «الإمارة والتّجارة لا يلتقيان»، وتمَّ إطلاقُ هذا الشّعارِ تلميحًا إلى جهاتٍ أخرى متّهمةٍ بالشّراكةِ في صفقاتٍ تجاريّةٍ.

واِحتارَ الرّأيُ العامُّ الأردنيُّ في كيفيّةِ وصفِ سياسةِ العهدِ الجديدِ ونهجِهِ، فمن ناحيةٍ تولدّتِ الثّقةُ بثقافةِ الملكِ وتنشئتِهِ الغربيّةِ البريطانيّةِ، وتغنّيه كثيرًا بالنّمطِ الأوروبّيِّ الغربيِّ الدّيمقراطيِّ والاجتماعيِّ.

لكن في المقابلِ، تداولَ النّاسُ قصصًا، ذكرْنا بعضَها سابقًا، حولَ الانفلاتِ الماليِّ والرّقابيِّ الّذي شابَ أموالَ الدّولةِ والخزينةِ العامّةِ بسببِ سوءِ إدارةِ

القياداتِ الحكوميّةِ الضّعيفةِ، ما منحَ الملكَ عبد الله قوّةً سياسيّةً وتمتّعَ بصلاحيّاتٍ واسعةٍ للغايةٍ، وقد أتقنَ ممارسةَ هذا الدّورِ، فكان يرفَعُ سقفَ المطالبِ في مناسباتٍ كثيرةٍ، بما فيها كتب التّكليفِ لرؤساءِ الحكومةِ، ويرفعُ فيها كذلك مستوى المسؤوليّاتِ، ويحكمُ مباشرةً فتُلبّى طلباتهُ من قِبَلِ هذه المؤسّساتِ، معتبرًا نفسَهُ رقيبًا عليها.

فضلًا عن هذا المشهدِ المركّبِ، ظهرَ على السّاحةِ باسم عوض الله، وحصلَ على نفوذٍ غيرِ محدودٍ، وأصبح هو الآخرُ مثيرًا للجدلِ والشّكِّ والاتّهامِ بشكلٍ كبيرٍ.

كانَ إبراهيم والدُ باسم عوض الله يعيشُ في القدسِ، ثمَّ هاجرَ إلى واشنطن واَستطاعَ إنشاءَ وكالةٍ لتأجيرِ السّيّاراتِ، وأصبحَ يُديرُ أسطولاً من السّيّاراتِ الفخمةِ، وكان يؤجّرُها لرؤساءَ وشخصيّاتٍ عربيّةٍ كانت تزورُ واشنطن، ومن ضمنِ هؤلاءِ الرّؤساءِ كان الملكُ حسين، واَستطاعَ باسم عبر علاقاتِ والدِهِ أن يتقرّبَ من أفراد في بطانةِ الملكِ حسين، وكانوا يستأجرون السّيّاراتِ منه، وكان شابًّا يتمتّعُ بالذّكاءِ والنّباهةِ، وتقدّمَ لمرافقةِ بعضِ الشّخصيّاتِ الأردنيّةِ وخدمتِها، فبدأوا يتعاملون معه وساعدوه لإكمالِ تعليمِهِ.

وبعدِ إنهائهِ دروسَهُ، عادَ عوض الله إلى عمّان، وعُيِّنَ في رئاسةِ الوزراءِ أيّامَ الشّريفِ زيد بن شاكر، وكان موظّفًا متخصّصًا بالاقتصادِ، وبدأَ نجمهُ يلمعُ بسببِ ذكائِهِ.

وبعد تولّي الملكِ عبد الله الحكمَ، ألّفَ عبد الرّؤوف الرّوابدة حكومتَهُ، ولم يكن يريدُ عوض الله إلى جانبه، فطلبَ إليه تركَ العملِ في رئاسةِ الوزراءِ، كما طلبَ من الدّيوانِ الملكيِّ «اَسترداده»، ليعملَ تحتَ إدارةِ زيد بن شاكر.

وكان هذا الانتقالُ فاتحةَ الخيرِ والنّفوذِ لباسم عوض الله، فبدأَ يتغلغلُ في صفوفِ الإدارةِ الأردنيّةِ، ويؤثّرُ بأفكارِهِ الجديدةِ في أروقةِ القصرِ الملكيِّ، وتعلّقَ به الملكُ عبد الله، وزادَتْ قناعتُهُ بقدراتِهِ.

وعندما بدأَ بتطبيقِ سياسةِ «السّوق المفتوح»، ظهرتْ أفكارُ الخصخصةِ الّتي أثارتْ جدلًا كبيرًا في السّاحةِ الأردنيّةِ، وقاوَمَها العديدُ من النّخبِ اليساريّةِ والوطنيّةِ، باَعتبارِ أنّ ما يُعرضُ للبيعِ منها يمثّلُ هويّةَ الدّولةِ الأردنيّةِ ورمزيّةَ الأرضِ الشّرقِ - أردنيّةِ.

لذا، وقفتْ نسبةٌ عاليةٌ منهم ضدَّ هذا الإجراءِ، معتبرةً أنّ الدّولةَ الأردنيّةَ تبيعُ رموزَها إلى الأجانبِ غير مكترثةٍ بالمحافظةِ على هذه الثّروةِ الوطنيّةِ، وحمَّلتْ هذه الطّبقةُ، ومن ضمنِها بعضُ رجالاتِ الدّولةِ الكبارِ، باسم عوض الله مسؤوليّةَ هذا الأمر وأمورًا أخرى مشابهةً، ليصبحَ رمزًا لتفكيكِ الدّولةِ وبيعِ أصولِها الى الأجانبِ، وبالتّالي إفقار الأردنيّين وطردهم من وظائِفِهم وحرمانهم من الامتيازاتِ الوظيفيّةِ الّتي كانوا يتمتّعون بها، وتزامنتْ هذه القضيّةُ مع القصصِ الخاصّةِ بتملّكِ الأراضي.

وتراكمتِ الأجواءُ والانطباعاتُ السّلبيّةُ، الّتي لم تكن إطلاقًا تصبُّ في صالحِ القصرِ الملكيِّ جرّاءَ هذه الأمورِ المتعلّقةِ بالخصخصةِ، وبيعِ أصولِ الدّولةِ الأردنيّةِ، وتملّك الأراضي، وتعطيل الحياةِ البرلمانيّةِ، وإصدار مائتان وأحدَ عشر قانونًا مؤقّتًا في المجالاتِ كافّةً.

يضافُ إلى ذلك، نفوذُ باسم عوض الله وما خلَّفَهُ من نقاشاتٍ وخلافاتٍ وشكوكٍ مُثارةٍ حولهِ، فضلًا عن الموقفِ الغامضِ للأردنّ من الاحتلالِ الأميركيِّ للعراق سنة ٢٠٠٣، والشّائعاتِ حول اَستخدامِ القوّاتِ الأميركيّةِ الأراضي الأردنيّةَ لتنفيذِ عمليّاتِ كوماندوز في غربِ العراق، ما مهَّدَ سريعًا لسقوطِ بغداد.

وفيما بعد، تمادى النّاسُ في أحاديثِهم وإشاعاتِهم، وسَرَتْ بالمقابلِ إشاعاتٌ عن عودةِ الدّورِ الأردنيِّ إلى الضّفّةِ الغربيّةِ ومحاولات أميركيّةٍ لإقامةِ اتّحادٍ كونفدراليٍّ. وأصبح الجوُّ ملبّدًا، وفَقَدَ مسارُ الأمورِ بوصلَتَهُ مع غموضٍ في ملامحِ المستقبلِ، إذ لم يظهرْ في الأفقِ ما يمكنُهُ أن يردعَ كلَّ هذا السّيلِ الجارفِ من الإشاعاتِ والأقاويلِ، الّتي بدأتْ تسري كالنّارِ في الهشيمِ، وتتّسعُ رقعتُها لتصبحَ محورَ حديثِ النّاسِ اليوميِّ.

وأصبح كلٌّ من مروان المعشر وسمير زيد الرّفاعي وباسم عوض الله ومحمّد الذّهبي مركزَ ثقلٍ في الفترةِ الأخيرةِ من حكومَتَي عبد الرّؤوف الرّوابدة وعلي أبو الرّاغب، وتبادلوا المناصبَ بشكلٍ أعجزُ عن متابعتِهِ، لكثرةِ تحرّكِهِ وتغيّرِهِ، ولم تكن مراكزُ القوى هذه متجانسةً أو متناغمةً فيما تدعو إليه.

فقد كان باسم وزيرًا ثابتًا في الحكوماتِ، وكان سمير الرّفاعي في الدّيوانِ الملكيِّ وزيرًا للبلاطِ، ومروان المعشر نائبًا لرئيسِ الوزراءِ ووزيرًا في الدّيوان ووزيرًا للخارجيّةِ، وتبادلوا هذه المواقعَ، واَعتمدَ الملكُ عليهم في إدارةِ السّياسةِ وتحمّلوا المسؤوليّاتِ. لكنّهم اَفترقوا فيما بعد.

وكان عوض الله أقواهم حضورًا، دخلَ حكومةَ عدنان بدران ليخرجَ منها بتعديلٍ سريعٍ، بعد أن تعرّضَ بدران إلى حملةِ رفضٍ وإنكارٍ من مجلسِ النّوّابِ لتوزيرِهِ إيّاه.

وفي اليومِ التّالي لانفجاراتِ عمّان الشّهيرةِ في التّاسعِ من تشرين الثّاني / نوفمبر ٢٠٠٥، وأثناءَ تشييعِ المرحومِ مصعب خرما، أحدِ ضحايا تلك التّفجيراتِ الإرهابيّةِ، أذكرُ أنّي كنت أسيرُ في الجنازةِ مع باسم عوض الله، وكان قد خرجَ لتوِّهِ من الوزارةِ، فنصحتُهُ بأن يبتعدَ عن العملِ في المملكةِ لفترةٍ زمنيّةٍ وعن العملِ الحكوميِّ وذلك لمصلحتِهِ.

قلتُ له: «ما زلتَ شابًّا والمستقبلُ مفتوحٌ أمامك، وأصدقاؤكَ كُثُرٌ وموزّعون في مراكزَ مهمّةٍ، وفي فترةِ غيابكَ قد تكسبُ كثيرًا»، لكنّهُ أساءَ فهمي وأجابَني بأنَّ: «الملك يقولُ لي دائمًا: أنتَ تدافع عن طاهر المصري لأنّكَ تحبّهُ وهو لا يحبّكُ». فعلّقتُ بكلمةٍ واحدةٍ هي: «عجبًا».

اِنقضَتِ الأيّامُ والسّنون. واَلتقيتُ بباسم عوض الله، فبادَرَني بقولهِ: «ليتَني سمعتُ منكَ»، وذكّرَني بنصيحتي له.

عادَ باسم عوض الله مرّةً أخرى للظّهورِ في الأردنّ، وبالرّغمِ من وضعهِ السّابقِ الّذي ذكرناه، تنكّرَ الجميعُ له ليتمتّعَ بحمايةِ القصرِ فقط، ولم تسعفْهُ الفوضى في حياتهِ الشّخصيّةِ ومشاكلِهِ العائليّةِ والزّوجيّةِ بإبعادِ النّقاشِ عنه، فباع منزلَهُ الفخمَ وغابَ عن المشهدِ مرّةً أخرى.

إلّا أنّه عادَ بشكلٍ مفاجئٍ، ليصبحَ الممثّلَ الخاصَّ للملكِ عبد الله الثّاني لدى العائلةِ المالكةِ السّعوديّةِ، وهو منصبٌ لا أساسَ له على أرضِ الواقعِ، وكانت حجّةُ القصرِ أنّه صديقٌ حميمٌ للأميرِ محمّد بن سلمان وليِّ العهدِ السّعوديّ وليس موظّفًا لديه، وربّما أرادَ الملكُ اَستثمارَ صداقاتِهِ السّعوديّةِ لمصلحةِ البلدِ.

ويبدو أنّ الآمالَ الّتي عُقِدَتْ على باسم لتنقيةِ الأجواءِ بين المملَكَتَين حقّقَتْ نجاحاتٍ محدودةً، فلا السّعوديّةُ غيّرتْ موقفَها من المساعداتِ والمنحِ الّتي تدفعُها للأردنّ، ولا بادرتْ إلى تكريمِ الأردنّ بأيِّ لفتةٍ مميّزةٍ، ولم يثمرْ إطلاقًا قرارُ الدّولةِ توجيهَ الحكومةِ لوضعِ قانونٍ لإنشاءِ صندوقِ الاستثمارِ الأردنيِّ - السّعوديِّ غيرِ المسبوقِ لا في نصوصهِ ولا في تسهيلاتِهِ، على الرّغمِ من تنازلِ التّشريعِ عن جزءٍ من السّيادةِ الأردنيّةِ لصالحِ الصّندوقِ والاستثماراتِ السّعوديّةِ، لتكون إفادةُ الاقتصادِ الأردنيِّ من هذا القانونِ محدودةً فعلًا.

ومع ذلك، بقيَ باسم عوض الله صاحبَ نفوذٍ كبيرٍ، لكن هذه المرّةَ بعيدًا عن الأضواءِ. إلى أن سقط فجأة وبدون مقدمات وأحيل إلى محكمة آمن الدولة.

وتصلح قصة حياة عوض الله لتكون فيلماً مشوقاً يروي قصة حقيقة.

الملك عبد الله الثاني – الأمير آنذاك – أثناء ترؤسه وفد الأردن في اجتماع الدورة العادية للهيئة العامة للأمم المتحدة في نيويورك. ويظهر إلى جانبه وزير الخارجية طاهر المصري وعبد الله صلاح المندوب الدائم للأردن وفاروق قصراوي وبعض المرافقين.

الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار خلال اجتماع مع اللجنة السباعية المنبثقة عن الجامعة العربية لمتابعة تطورات الحرب العراقية الايرانية. ومعه الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ووزراء الخارجية: التونسي الباجي قائد السبسي، والاردني طاهر المصري، والعراقي طارق عزيز، والكويتي الشيخ صباح الاحمد الصباح، ومندوب المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة سمير الشهابي، ومندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة عبد الله صلاح نيويورك (ثمانينيات القرن العشرين).

طاهر المصري أثناء جلسة في مجلس النواب والى جانبه النائبة ناريمان الروسان–عمان
(تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)

طاهر المصري في مجلس النواب، والى جانبه توجان فيصل، والدكتور عبد الحافظ الشخانبة
عمان (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)

طاهر المصري ورئيس مجلس الاعيان احمد اللوزي في مجلس النواب عمان (١٩٩٣)

مع د. عبد السلام المجالي عندما كان رئيساً للوزراء في مجلس النواب عمان (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣)

مع الرئيس نبيه بري اثناء زيارته الى الاردن تلبية لدعوة طاهر المصري حينما كنت رئيساً
لمجلس النواب عمان (نيسان - ١٩٩٤)

طاهر المصري في البرلمان مع صديقه ممدوح العبادي الذي كان محافظا لعمان ووزيرا
للصحةعمان (١٩٩٣)

طاهر المصري مع الملك حسين والملك خوان كارلوس اثناء زيارته الى مجلس الامة الاردني
عمان (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١٩٩٤)

زيارة الملك الإسباني فيليب، عندما كان وليا للعهد، الى منزل طاهر المصري بصفته رئيس
جمعية الصداقة الاردنية الاسبانية عمان (٨ اذار/مارس ١٩٩٩)

رئيس الوزراء طاهر المصري يصافح الملك حسين عند افتتاح الدورة البرلمانية عمان (١٩٨٩)

قراءة الفاتحة على ضريح الملك حسين في ذكراه السنوية عمان (٢٠٠٠)

طاهر المصري في افتتاح جمعية عيبال الخيرية برعاية جلالة الملكة رانيا العبد اللّه عمان – (٤ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٠)

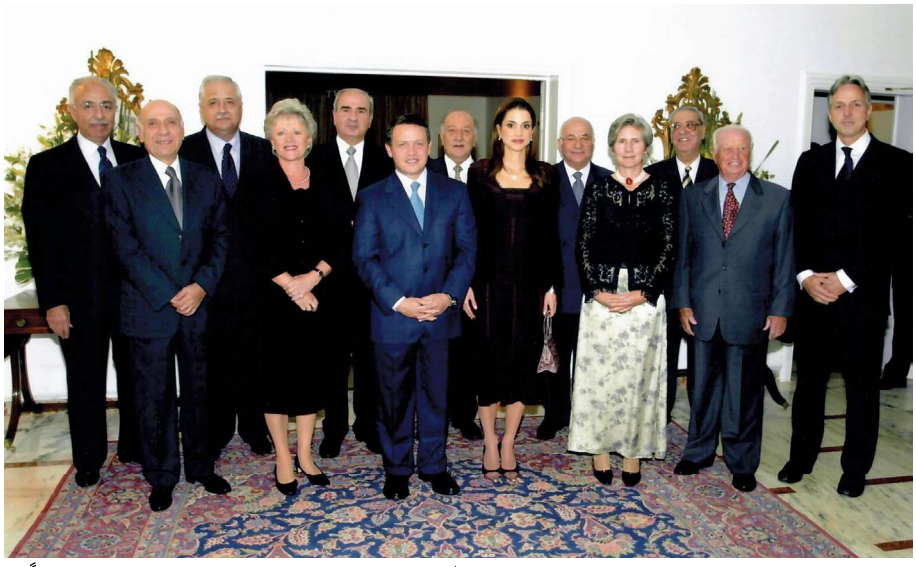

حفل السفير البريطاني وزوجته للملك عبد اللّه والملكة رانيا والأميرة منى ووالدها تكريماً للسفراء الأردنيين الذين خدموا كسفراء لدى بريطانيا. ويُرى في الصورة من اليمين السفير وات وزوجته ويقف بينهما والد الملكة. عمان (٢٠٠١)

طاهر المصري مع الرئيس صدام حسين وأحمد عبيدات في زيارة رسمية لبغداد (٢٠٠٢)

طاهر المصري أثناء زيارة رئيس وزراء اسبانيا خوسيه ماريا ازنار لوبيز للأردن ولقائه بأعضاء الهيئة الادارية لجمعية الصداقة الاردنية الاسبانية ومعهما ثابت الطاهر عمان (٢٠٠٥)

طاهر المصري متوسطا رئيسي مجلس النواب الإيراني علي لاريجاني واللبناني نبيه بري في مؤتمر لرؤساء المجالس البرلمانية في دمشق (٢٠٠٩).

طاهر المصري ورئيس مجلس النواب الإيراني علي لاريجاني ورئيس مجلس الشعب المصري فتحي سرور في مؤتمر لرؤساء المجلس البرلمانية في دمشق (٢٠٠٩)

لقاء الملك عبد الله الثاني مع اعضاء لجنة صياغة الاجندة الوطنية

الملك عبد الله الثاني مع رئيس واعضاء لجنة الاجندة الوطنية عمان في ٢٠٠٥

مجلس العلاقات العربية والدولية ومقره الكويت في زيارة للقاء الملك عبد الله الثاني ويبدو في الصورة من اليسار : رئيس المجلس محمد جاسم الصقر – عمرو موسى – فايز الطراونة ومن اليمين د. اياد علاوي – فؤاد السنيورة – وطاهر المصري في قصر الحسينية – عمان

في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي – البحر الميت شباط ٢٠٠٦ ويبدو في الصورة انا وعبد الهادي المجالي وعبد الاله الخطيب

طاهر المصري، عندما كان رئيسا لمجلس الأعيان، مستقبلا الملك عبد الله الثاني في ستراسبورغ اثناء مشاركته في اجتماع البرلمان الاوروبي (ستراسبورغ - ٢٠١٢)

طاهر المصري والرئيس الصيني خلال الزيارة الرسمية الى الصين اثناء ترأسه مجلس الاعيان (الصين - ٢٠١٢)

طاهر المصري، عندما كان رئيسا لمجلس الأعيان، مع الملك عبد الله الثاني في ستراسبورغ اثناء مشاركته في اجتماع البرلمان الاوروبي (ستراسبورغ - ٢٠١٢)

طاهر المصري خلال مشاركته في احد مؤتمرات الإتحاد البرلماني العربي

طاهر المصري يلقي خطابا في الديوان الملكي بمناسبة عيد الاستقلال الأردني الخامس والستين عمان (٢٥ أيار/مايو - ٢٠١١)

طاهر المصري ووزير الثقافة الاماراتي الشيخ نهيان بن مبارك (ابو ظبي – ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر - ٢٠٠٨)

الملك عبد الله الثاني يقدم واجب التعزية لطاهر المصري بوفاة شقيقه وشقيقته عمان – (٢٠١٩)

طاهر المصري وعبد الرؤوف الروابدة في ضيافة الرئيس علي عبد الله صالح للاحتفال بعيد الوحدة اليمني – صنعاء ٢٠١٣

الجلسة التذكارية لمجلس الاعيان التي عقدت في مجلس الامة القديم، بمناسبة مرور ستون عام على صدور الدستور الاردني، بحضور كل من رئيس الديوان الملكي، ورؤساء الوزراء السابقون، واعضاء مجلس النواب والاعيان، رؤساء المؤسسات الدستورية الاردنية(رئيس الوزراء – رئيس مجلس الاعيان والنواب ، رئيس المجلس القضائي) عمان – (٣٠ كانون الثاني/يناير – ٢٠١٢).

طاهر المصري خلال ترؤسه جلسة غير رسمية لمجلس الاعيان التي عقدت في مجلس الامة القديم، في ذكرى مرور ستون عام على صدور الدستور الاردني، والى يمنيه مساعد رئيس المجلس د. عوض خليفات عمان (٣٠ كانون الثاني/يناير – ٢٠١٢).

طاهر المصري رئيس مجلس الاعيان مع الملك عبد الله في خطاب العرش السامي والى جانبه رئيس الوزراء عون خصاونة ومحمد المحاميد عمان (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٢٠١١)

طاهر المصري مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في زيارة له لعمان

طاهر المصري بصفته رئيسا لمجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا في حفل تخريج الطلاب مع رئيس الجامعة المرحوم الدكتور سعد حجازي، ونائب الرئيس الدكتور وجيه عويس، ونائبه الدكتور بسام صنوبر . اربد (٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠١)

طاهر المصري رئيس مجلس الاعيان ويبدو في الصورة د. عبد الله النسور – د. فايز الطراونة – هشام التل – خالد اللوزي عمان ٢٠١٣

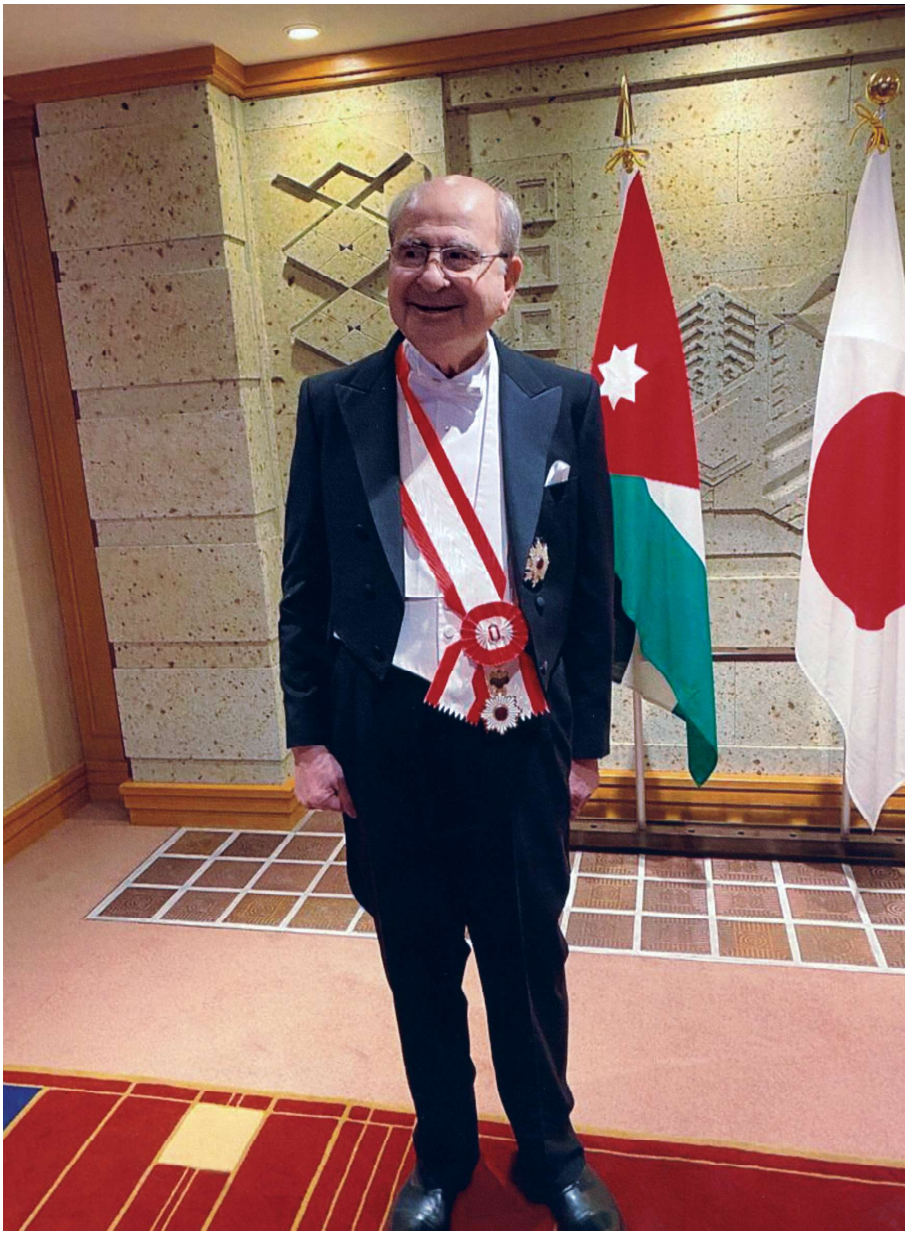

طاهر المصري يحمل الوسام الياباني غراند كوردون من طبقة وسام الشمس المشرقة

طاهر المصري يتسلم وسام غراند كوردون من طبقة وسام الشمس المشرقة من امبراطور اليابان ناراهيتو في القصر الامبراطوري. وهو اعلى وسام ياباني يمنح لأجنبي (طوكيو – ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠)

طاهر المصري أثناء تقليده وسام الاستحقاق الكوري للخدمة الدبلوماسية من رئيس جمهورية كوريا الجنوبية

طاهر المصري في حفل لفرقة الحنونة للفنون الشعبية مع بعض اعضاء الفرقة والدكتور موسى صالح عمان (٢٠١٩)

الفنان المبدع موسى حجازين (سمعة) يعانق طاهر المصري عند حضوره مسرحيته الساخرة (الآن فهمتكم) فواز ابو الغنم – احمد سمارة الزعبي.

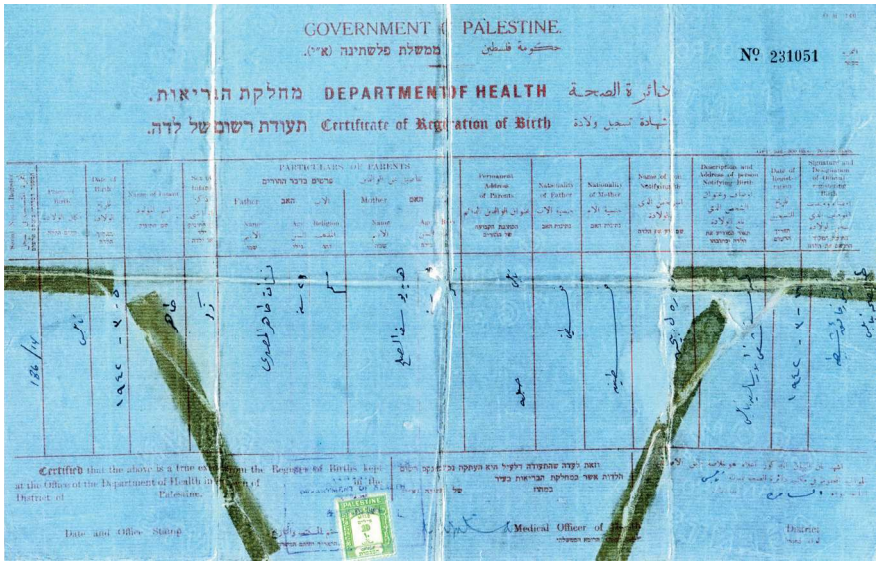
GOVERNMENT OF PALESTINE
ממשלת פלשתינה (א"י).
حكومة فلسطين
No 231051
DEPARTMENT OF HEALTH מחלקת הבריאות.
دائرة الصحة
Certificate of Registration of Birth תעודת רשום של לדה.
شهادة تسجيل ولادة

شهادة الميلاد الصادرة أيام الانتداب البريطاني بثلاث لغات العربية والانجليزية والعبرية بتاريخ ١٩٤٢.

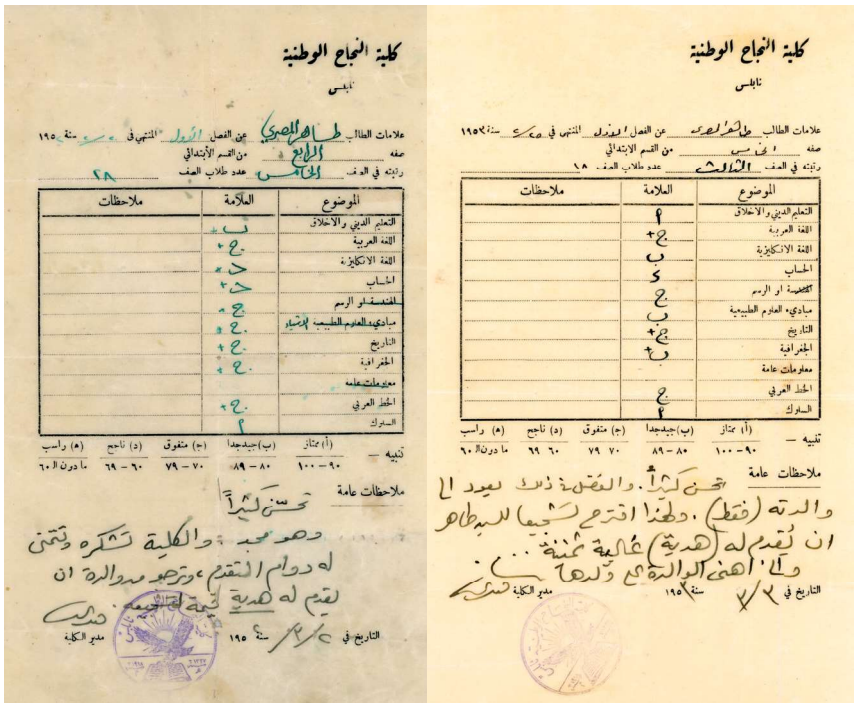
كلية النجاح الوطنية
نابلس

علامات الطالب طاهر المصري عن الفصل الأول المنتهي في ٢٠ سنة ١٩٥٠
صفه الرابع من القسم الابتدائي
رتبته في الصف الخامس عدد طلاب الصف ٢٨

الموضوع	العلامة	ملاحظات
التعليم الديني والاخلاق	ب+	
اللغة العربية	ج+	
اللغة الانكليزية	د+	
الحساب	د+	
الهندسة او الرسم	ج+	
مبادئ العلوم الطبيعية	ج+	
التاريخ	ج+	
الجغرافية	ج+	
معلومات عامة		
الخط العربي	ج+	
السلوك	أ	

تنبيه — (أ) ممتاز ٩٠-١٠٠ (ب) جيدجدا ٨٠-٨٩ (ج) متفوق ٧٠-٧٩ (د) ناجح ٦٠-٦٩ (ه) راسب ما دون الـ ٦٠

ملاحظات عامة تحسن كثيراً
وصمم والكلية تشكره وتتمنى له دوام التقدم، وترجو من والدة ان يقدم له هدية ثمينة تليق بالجميع.
التاريخ في ٢/٦ سنة ١٩٥٠ مدير الكلية

كلية النجاح الوطنية
نابلس

علامات الطالب طاهر المصري عن الفصل الأول المنتهي في ٢٠ سنة ١٩٥٧
صفه الخامس من القسم الابتدائي
رتبته في الصف الثالث عدد طلاب الصف ١٨

الموضوع	العلامة	ملاحظات
التعليم الديني والاخلاق	أ	
اللغة العربية	ج+	
اللغة الانكليزية	ب	
الحساب	د	
الهندسة او الرسم	ج	
مبادئ العلوم الطبيعية	ب	
التاريخ	ج+	
الجغرافية	ب+	
معلومات عامة		
الخط العربي	ج	
السلوك	أ	

تنبيه — (أ) ممتاز ٩٠-١٠٠ (ب) جيدجدا ٨٠-٨٩ (ج) متفوق ٧٠-٧٩ (د) ناجح ٦٠-٦٩ (ه) راسب ما دون الـ ٦٠

ملاحظات عامة تحسن كثيراً. والقصد ذلك يعود الى والدته (فقط). ولهذا اقترح تشجيعا للبه طاهر ان تقدم له (هدية) غالية ثمينة... والله اهنئ الوالدة على ولدها...
التاريخ في ٢/٦ سنة ١٩٥٧ مدير الكلية

شهادة كلية النجاح الوطنية للصفين الثالث والخامس - قسم ابتدائي - وكان المرحوم قدري طوقان مديرا للكلية

قيادة قوات الانقاذ
في الجبهة الشمالية
القائد

الرقم ٢٨٢
التاريخ ١٩٤٨/٣/٣١

تصريح

الرجاء تسهيل مرور سفر
السيد نشأة طاهر المصري
من كل الجهات الى مقر
قيادتنا وتقديم المساعده
عند الاقتضاء .

القائد
فوزي القاوقجي

وثيقة لتسهيل مرور نشأت والد طاهر المصري من قيادة الإنقاذ بتاريخ ١٩٤٨

رقم الهوية ٢٠٩٧
اسم حامل الهوية السيد نشأة المصري

مكان الاقامة نابلس
مكان العمل نابلس
المهنة تاجر وملاك
مكان الولادة نابلس
الجنسية او المذهب عثماني مسلم
الطول ١٨٠ سم
لون العينين بني
لون الشعر اسود
البنية طويل معتدل
علامات فارقة
توقيع مصدر الهوية
وظيفته حاكم لواء نابلس
المكان نابلس التاريخ

توقيع حامل الهوية

هوية نشأت المصري والد طاهر

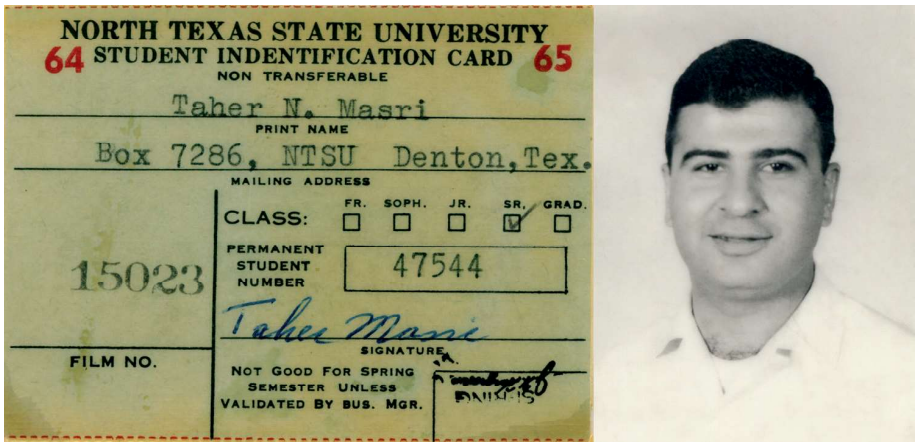
NORTH TEXAS STATE UNIVERSITY
64 STUDENT INDENTIFICATION CARD 65
NON TRANSFERABLE
Taher N. Masri
PRINT NAME
Box 7286, NTSU Denton, Tex.
MAILING ADDRESS
CLASS: FR. ☐ SOPH. ☐ JR. ☐ SR. ☑ GRAD. ☐
15023
PERMANENT STUDENT NUMBER 47544
Taher Masri
SIGNATURE
FILM NO.
NOT GOOD FOR SPRING SEMESTER UNLESS VALIDATED BY BUS. MGR.

البطاقة الجامعية لطاهر المصري في جامعة نورث تكساس الأميركية

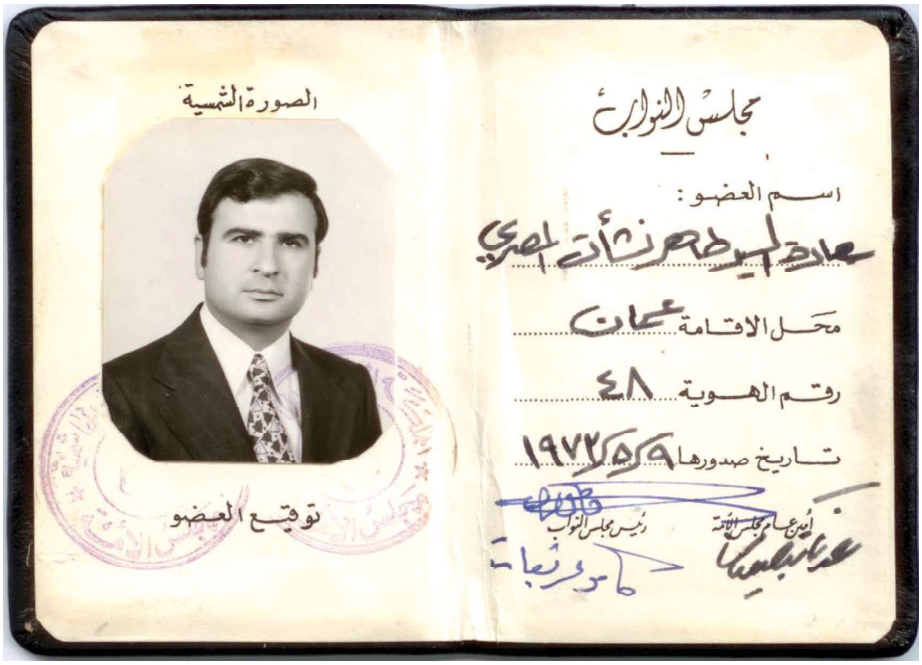
الصورة الشمسية
توقيع العضو
مجلس النواب
اسم العضو:
عادل طاهر نشأت المصري
محل الاقامة عمان
رقم الهوية ٤٨
تاريخ صدورها ٢٩/٥/١٩٧٢
رئيس مجلس النواب
أمين عام مجلس الأمة

بطاقتي من مجلس النواب بعد انتخابي نائباً في المجلس عام ١٩٧٣

P U R E I S T H E T R U T H

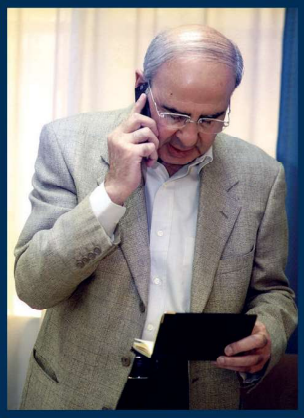

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629